



وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قائد إنساني



إصدار خاص بمناسبة تكريم
الامم المتحدة لسمو الأمير حفظه الله
ومنحه لقب «قائد إنساني»

(الكويت - سبتمبر 2014)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ
نواف أحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت



سمو الشيخ
جابر المبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء



الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح... قائد إنساني

جمعية الهلال الأحمر الكويتي
Kuwait Red Crescent Society

Donation From The People Of Kuwait To The People Of Syria

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)



تقديم

الأمير الإنسان



يكلل تكريم الأمم المتحدة المرتقب لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في مقرها بنيويورك في سبتمبر ٢٠١٤ لاعتبار سموه قائدا إنسانيا وإعلانها الكويت مركزا إنسانيا عالميا، حقيقة جلية يعرفها القاصي والداني سطرته الأيادي الكويتية البيضاء على مدى عشرات السنوات وأضحت معها بلادنا أيقونة عالمية تحمل رسالة الإنسانية والخير للعالم، لإغاثة الملهوف ومساعدة المحتاج إبان الكوارث سواء الطبيعية أو التي من صنع الإنسان.

ولا يسعني في هذا المقام السامي وفي موازاة ذلك إلا أن استذكر اختيار صاحب السمو أمير البلاد شخصية العالم العربي الإنسانية لعام ٢٠١٤ من قبل منظمة الأسرة العربية نظير اسهامات سموه الكبيرة في المجال الإغاثي والإنساني، حيث لا يكاد يخلو سجل العمل الخيري والإنساني على المستويين العربي أو العالمي من مبادرات صاحب السمو في العون والمساعدة تحت رسالة الإنسانية.

ويمكن القول إن صاحب السمو أطلق مفهوماً دبلوماسياً جديداً يقوم جوهره على «الدبلوماسية الإنسانية» التي اقتصت بها الكويت عن غيرها، يضاف الى ما أطلقه سموه أيضا من رؤى استشرافية يقوم جوهرها أيضاً على «الدبلوماسية الاقتصادية» ليكون بذلك بحق خاصية كويتية انطلقت من رؤى وأفكار سموه الخلاقة.

إننا في الكويت نعيش في مجتمع حباه الله بالخير والعطاء وتحفل مسيرة البلاد بسجل وافر من العمل الإنساني سواء على المستوى الرسمي أم الشعبي، وبمبادرات من رجالها الكبار وشخصياتها المعتبرة عبر تاريخهم الناصع ومن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - مبادرة سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه باستضافة دولة الكويت المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا تلبية لنداء الأمين

العام للأمم المتحدة بان كي مون قبل عامين، ليتبعه في العام الذي تلاه النسخة الثانية للمؤتمر، وتم أثناء ذلك تأمين تعهدات للدول المشاركة بنحو ٢,٤ مليار دولار تبرعت منها الكويت بنصف مليار دولار تم تسديدها كاملة.

ومجمل ذلك غيظ من فيض عطاءات الكويت الإنسانية الكبيرة، وأيادها الخيرة في البناء والتنمية ودعم البحث العلمي والاستثمار البشري والتي وصلت الى العديد من المجتمعات البشرية، بفضل جهود الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إضافة الى مؤسسات الإغاثة والعمل التطوعي الشبابي والأعمال الخيرية وليس آخرها أن الكويت تصدرت الدول التي ساندت الشعبين العراقي في محنته الطويلة، والشعب الفلسطيني في غزة ضد العدوان الإسرائيلي الأخير.

مقدمة

إن تكريم الأمم المتحدة لسمو الأمير ليس تكريماً فقط لشخصه بل هو تكريم لجميع الشعب الكويتي لعطاءاته وقيمه الإنسانية ونصرته للمظلوم وحبه للمساعدة ودعمه للتنمية ومكافحة الفقر والجهل والأمراض والكوارث وسعيه الى أن يكون رسول سلام بين الأمم وهذا ما دفع العالم بأجمعه أن يقف الى جنبنا، الى جنب الكويت أيام الغزو وأن يجند جيوشه وإعلامه ومؤسساته لحمايتنا، إن كرم عطاءات الكويت هو مجاني لأننا شعب يؤمن بالعطاء والكرم ولكن لا يضيع معروف أمام الله.

إن دولة الكويت في ظل قيادتها الحكيمة ماضية في مواقفها الإنسانية تجاه شعوب العالم إيماناً منها بميثاق الأمم المتحدة باعتباره حجر أساس في مفهوم العمل الجماعي في حفظ الأمن والسلم الدوليين، يضاف الى ما تمتلكه من سجل حافل بالمبادرات الإنسانية في رفع معاناة الشعوب المنكوبة ونصرة القضايا الإنسانية ومواجهة الكوارث التي تتعرض لها الدول والشعوب من خلال مؤسساتها الرسمية والأهلية وفاء لتاريخنا وقيمنا ودورنا كمركز إنساني عالمي.

سلمان صباح السالم الحمد الصباح

وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب



أمير المحبة وكويت الخير

لم يكن لمسيرة الخير التي سطرتهها دولة الكويت عبر تاريخها الحافل بالعطاء ومساعدة المحتاجين والمنكوبين حول العالم، بغض النظر عن أية اعتبارات كانت، من حدود تحصيها أو أرقام تؤطرها، بل كانت منهجا نقيا وصفحة بيضاء امتدت حوافها لتتطال العالم كله وفي جنباتها سطور من المثل العليا التي

رسمها رجالات الكويت المخلصين عبر مسيرة قياداتها الحكيمة وأسمائها الكثيرة التي دونت بحروف من نور معاني الإنسانية والمحبة، مثل أبلغ دلالة عليها التكريم الذي أعلنته الأمم المتحدة لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في سبتمبر ٢٠١٤ وإعلان سموه قائداً إنسانياً ودولة الكويت مركزاً إنسانياً عالمياً.

وغني عن القول ما قدمته الكويت من المبادرات والخطوات الإنسانية الحافلة في مشرق الأرض ومغربها طالت الأشقاء والأصدقاء تحت عنوان جوهري يعلي قيمة الإنسان ويجسد المقولة الخالدة (إن الناس صنفان أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)، ما مثل أعرق ترجمة وتجسيد للقيم المثلى التي صدرتها الكويت الى العالم بعد أن حباها الله تعالى بنعمه وزاد عليها نعمة قياداتها ورجالاتها وعمق مبادئهم وقيمهم في إغاثة الملهوف ومساعدة المحتاج بعيدا عن أي اعتبار فتوي أو سياسي أو ما شابه بل أخضعته فقط لقيمة الإنسان الذي كرمه الله تعالى، فكانت بحق بلد الإنسانية واستحق أميرها حفظه الله ورعاه أن يكون قائداً للإنسانية وصانعا للسلام نفخر بسموه أيما فخر ونعتز بعطاءاته التي سجلها التاريخ وسيبقى كذلك.

إن الطرق المؤسسي الذي اتبعته الكويت في العطاء والخير لم يكن ليجد ترجمته الحقيقية على أرض الواقع لولا تلك الرؤى الاستشرافية والعزيمة الصادقة التي أطرت العمل الإنساني ضمن سياقات صحيحة ليجد الخير طريقه الى أهله والتغلب

على الصعاب وتخفيف معاناة الإنسان أينما وجد سواء في الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، ولا يخفى على أحد ما يقوم به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في هذا الصدد من المؤتمرات التي استضافتها الكويت وعلى سبيل المثال المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا مرتين متتاليتين الى مؤتمر المنظمات الإنسانية غير الحكومية الذي سبق هذين المؤتمرين الى مشاركة الكويت في جسور الخير والإغاثة للأشقاء والأصدقاء في العراق وقطاع غزة وليس انتهاء بالشعوب الصديقة حول العالم لا سيما في أفريقيا وبعض الدول الآسيوية.

إن تكريم المقام السامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٤ واختيار سموه شخصية العالم العربي الإنسانية لعام ٢٠١٤ من قبل منظمة الأسرة العربية لهو مصدر فخر واعتزاز لكل كويتي ولكل محب لهذه الأرض الطيبة التي ما برحت تدهش العالم بعطاءاتها ورسالاتها الطيبة عاما بعد عام مسطرة سجلا ناصعا بالمحبة والخير لا تمحوه السنون.

مبارك دعيح الإبراهيم الصباح

رئيس مجلس الإدارة - المدير العام

تمهيد



لماذا دولة الكويت «مركز إنساني عالمي» وسمو الأمير «قائد إنساني» ؟

عرفت الكويت العمل الخيري منذ نشأتها في العام ١٦١٣ حيث استقرت حينئذ مجموعة من الأسر في هذه الأرض الطيبة على ضفاف الخليج العربي، وقد شكل البحر محورا مهما في حياة الكويتيين فكان

مصدرا للرزق والعطاء والخير، ومعه تنامت قيم التراحم والتكافل و «الفرعة» لنجدة الذين انقطعت بهم السبل أثناء إبحارهم، فكان أهل الكويت بما عرفوا عنه من حب للدين الإسلامي وتمسك بالقيم الإنسانية يبادرون إلى مد يد العون إليهم ومساعدتهم على تجاوز الصعاب التي تواجههم سواء بسبب غرق سفنهم أو تعطلها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنِّ مُسْلِمًا كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِّنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وبمرور الوقت تطور العمل الخيري وتجذر في نفوس أهل الكويت، وتوارث الآباء عن الأجداد تراثا هائلا من الأعمال الإنسانية التي تجسدت في بناء المدارس والأعمال الوقفية ومساعدة الجيران لدى سفر عوائلهم والتضامن في المحن والملمات وتفقد الفقراء والمحتاجين.

طفرة في العمل الخيري

ولم يكن هذا التطور في حقل العمل الإنساني ليحدث لولا توفيق الله تعالى ثم الفطرة الطيبة لأهل الكويت وتشجيع حكام البلاد لهذه الأعمال الطيبة.

وقد شهد العمل الخيري طفرة كبيرة بعد أن حباننا الله سبحانه وتعالى بنعمة

وحاضر يفيض بالمبادرات والمواقف الإنسانية لسموه وللشعب الكويتي تجاه المنكوبين والمتضررين والفقراء في مختلف أنحاء العالم، ومستقبل يتطلع خلاله أهل الكويت إلى سيادة الأمن والسلام الدوليين.

والمتابع للشأن الإنساني في دولة الكويت يلمس بوضوح أن العمل الخيري شهد في عهد سمو أمير البلاد قفزة هائلة نحو التطور والانتشار والعالمية واحتلال مواقع الصدارة، وما ذلك إلا لإيمان سموه بنبل الرسالة الإنسانية ودورها في إنقاذ الأرواح، وإدخال البهجة والسرور على من انقطعت بهم السبل من النساء والأطفال، وانتشال الفقراء من مستنقع الجهل والمرض والعوز.

صندوقان خيريان للبدون

حينما عينت وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية في يونيو ٢٠٠٣ ثم وزيراً للعدل ووزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية في فبراير ٢٠٠٦ كان سمو الأمير رئيساً لمجلس الوزراء، وفي عهده - حفظه الله - أنشأت الكويت صندوقين خيريين للرعاية الصحية والرعاية التعليمية للأخوة من غير محددتي الجنسية والمحتاجين، وكان سموه دائماً يحث على رعاية هذه الفئة ومساعدتهم أسوة بمن ساعدهم من الفقراء والمساكين خارج الكويت، بل أستطيع أن أجزم أن سموه لا يتردد عن تقديم العون والمساعدة لمن يقصده في أمر إنساني داخلياً أو خارجياً.

العفو والصفح والتسامح

وللإنسانية في شخصية سمو الأمير وجوه عدة، فكما أنه لا يتوانى عن نجدة المنكوبين والضعفاء، فقد عبر في كثير من المواقف وخاصة بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان الفضيل عن قدرته على العفو والصفح والتسامح عمن أسأؤوا إلى سموه، رغم أن ذات الأمير مصنونة بنص الدستور ولا ينبغي أن تمس، ومع ذلك جسد سمو الأمير بعفوه الأبوي وروحه المتسامحة وقلبه الكبير الحاني قيم أهل

النفط، فتوسع أهل الكويت في أعمالهم الخيرية والتطوعية وسارعوا إلى إنشاء المدارس والمستشفيات وحضر الأبار وكفالة الأيتام تعبيراً عن شكرهم لله سبحانه وتعالى، وأقبلوا على تدشين المؤسسات واللجان والجمعيات الخيرية الواحدة تلو الأخرى لاستثمار السجية الإنسانية لأهل الكويت وتوجيههم إلى مساعدة شعوب المناطق الأكثر احتياجاً، وبيان نوعية المشاريع التي يحتاج إليها الفقراء والمتضررون من جراء الكوارث والنكبات في العالم.

وهكذا تحول العمل الخيري من أعمال اجتماعية فردية إلى أعمال مؤسسية كبيرة تجلت في إنشاء العديد من الجمعيات والهيئات ومنها الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة وجمعية الإصلاح الاجتماعي وجمعية إحياء التراث وجمعية عبد الله النوري وجمعية العون المباشر وجمعية الهلال الأحمر وجمعية صندوق إعانة المرضى وغيرها، وانتقل العمل الخيري بجناحيه الرسمي والأهلي إلى الخارج وانتشر في جميع ربوع العالم بمشاريعه الإغاثية والتنمية والإنتاجية.

هذه المقدمة أراها ضرورية ونحن نتحدث عن تسمية الأمم المتحدة دولة الكويت مركزاً إنسانياً عالمياً وحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - قائداً إنسانياً، ودائماً أفضل المقدمات تؤدي إلى أفضل النتائج، فقد واصلت الكويت - أميراً وحكومة وشعباً - نهجها الإنساني والخيري الذي بناه الأجداد والآباء، وقدموا للعالم نموذجاً يحتذى في العمل الإنساني الذي يهتم بالإنسان من دون تمييز أو تفرقة على أساس دين أو عرق أو لغة أو جغرافياً، ولعل هذه الصورة المضيئة التي سطرته الكويت عبر تاريخها قد رشحتها لتكون في هذه المكانة الإنسانية الرائدة.

تاريخ إنساني حافل

إن اختيار أمير دولة الكويت لتكريمه قائداً إنسانياً عالمياً لم يأت من فراغ، وإنما قد جاء بفعل تاريخ حافل بالمسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري والتطوعي،

مؤتمرات المانحين

ولأن الكويت أثبتت أنها واحة الخير والسلام، فقد استضافت العديد من المؤتمرات والقمم الدولية الانسانية والتنمية التي حشدت الجهود والتبرعات الرسمية والشعبية للشعوب المنكوبة، واحتضنت مؤتمرين للمانحين لإغاثة الشعب السوري، بلغت حصيلتهما ٤ مليارات دولار، وكانت حصة الكويت من هذا المبلغ ٨٠٠ مليون دولار، أوفت بسدادها للجهات والمنظمات الإنسانية الدولية المعنية بتنفيذ المشاريع الإغاثية.

وبعد نجاح الكويت في استضافة هذين المؤتمرين الدوليين للمانحين وآخرين للمنظمات الإنسانية غير الحكومية للغرض نفسه، واصلت الكويت دورها الإنساني العالمي باستضافة اجتماعات مجموعة كبار المانحين لسوريا التي تعقد كل ثلاثة شهور برئاستي بهدف تشكيل منصة لكبار المانحين لمناقشة القضايا المتعلقة باستراتيجيات التمويل، وصرف الأموال من أجل زيادة الفاعلية وتجنب الازدواجية في العمل، ومتابعة التعهدات التي تم الالتزام بها في مؤتمر المانحين الثاني، وتتألف هذه المجموعة من عضوية الدول التي زادت تبرعاتها على ٥٠ مليون دولار في المؤتمر الدولي الثاني لدعم الوضع الإنساني في سوريا، ونحن بصدد التوسع في عضوية هذه المجموعة تشجيعاً للدول الأخرى للانضمام إليها وإضافة أدوار إنسانية جديدة.

ثلاث قرى نموذجية للأشقاء السوريين

إن دولة الكويت بلجانها وهيئاتها الرسمية والأهلية كانت وستظل في صدارة الدول المانحة والمنتجة للمبادرات الإنسانية في سعي واضح لتخفيف معاناة الضحايا والمنكوبين من جراء النزاعات والكوارث في مختلف أنحاء العالم، والعمل على ترسيخ قواعد التنمية المستدامة، ودعم المشاريع التعليمية والصحية والاجتماعية في المجتمعات الفقيرة، وفي هذا السياق أنشأت الكويت عبر الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ثلاث قرى نموذجية للأشقاء السوريين النازحين، إحداها في منطقة كيليس

الكويت الأصيلة، في ترجمة رائعة لحديث النبي صلى الله عليه وسلم «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ»، (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). وقد وجد ذلك لدى أهل الكويت على اختلاف مكوناتهم الاجتماعية والسياسية ارتياحاً كبيراً، واعتبروا هذا العفو نابعاً من حب سمو الأمير لشعبه وسعة صدره ومكارم أخلاقه وحلمه وتساميه على تجاوزات أبنائه.

دعم سياسي وإنساني للشعب السوري

وقد شاء الله تعالى أن أتولى رئاسة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في ٢٠١٠ م إلى جانب عملي مستشاراً في الديوان الأميري، وهي المؤسسة العالمية التي أسست بمرسوم أميرى أصدره الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله - في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وقد أتاحت لي هذه المسؤولية أن أقرب أكثر من الحقل الإنساني الرسمي والأهلي، ومن شخصية سمو الأمير، وقد عبر سموه في كثير من كلماته وتوجيهاته أن الله سبحانه وتعالى حفظ الكويت وردها إلى أهلها في فترة وجيزة من يد المحتل العراقي الغاشم بسبب تأصل العمل الخيري في قلوب أهل الكويت ومساعدتهم التي انتشرت في أنحاء العالم بواسطة الجمعيات الخيرية والصندوق الكويتي للتنمية، وفي هذا دليل إضافي على إيمان سموه الراسخ بالعمل الخيري ورسالته النبيلة.

وبصفتي مستشاراً في الديوان الأميري ومبعوثاً للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أستطيع أن أقول أن سمو الأمير لم يدخر جهداً سياسياً أو إنسانياً إلا بذله لمصلحة الشعوب المنكوبة وخاصة الشعب السوري، الذي كانت قضيته حاضرة بقوة في لقاءات سمو الأمير بالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وغيره من المسؤولين الدوليين، حيث كان دائماً يقول لهم «أما أن لنزيف الدم السوري أن يتوقف، أما أن للمجتمع الدولي بمنظماته ودوله الكبرى أن يقوم بمسؤولياته في إنهاء هذا الملف الدموي»، كما لا تخلو كلماته وخطاباته من مطالبات بوقف هذه المجازر البشعة وغير الإنسانية.

مجموعة كبار المانحين

وفي مرحلة جديدة من العمل لإغاثة الشعب السوري وجهنا سمو الامير لإنشاء اللجنة العليا لإغاثة الشعب السوري وتضم في عضويتها جميع رؤساء الجمعيات والمؤسسات الخيرية الرسمية والأهلية لتفعيل العمل الإغاثي وتنظيمه، وقد أطلقت اللجنة حملة شعبية لتسويق نماذج من الوحدات السكنية على المتبرعين الكرام لإيواء اللاجئين السوريين إلى كل من الأردن ولبنان وتركيا، ومع اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة رأينا ان تتحول اللجنة العليا إلى اللجنة الكويتية العليا للإغاثة لتعنى بجميع الاعمال الإغاثية في المناطق المنكوبة.

التوجيهات السامية وأفاق العمل الإنساني

إن التوجيهات السامية فتحت آفاقاً جديدة وواسعة للعمل الإنساني الكويتي، ووصلت به إلى جميع أصقاع العالم لمساعدة الشعوب الفقيرة وتخفيف معاناة المتضررين من جراء الكوارث والأزمات الإنسانية، فقد وجهنا سمو الأمير إلى تدشين حملات إعلامية وشعبية لإغاثة ضحايا الزلازل في باكستان وتركيا والفلبين، وضحايا الصراع في مالي والجفاف في النيجر وبنين، ومنكوبي المجاعة والتصحر في الصومال وموريتانيا، والعمل من أجل إعمار وتنمية شرق السودان، ومساعدة ضحايا التعصب العرقي المقيت في بورما وإفريقيا الوسطى وغيرها.

ولسموه مبادرات إنسانية عديدة من بينها أيضاً إنشاء صندوق دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قيمته مليار دولار خلال قمة الكويت الاقتصادية التي عقدت في ٢٠٠٩ بهدف دعم المشاريع الحيوية الخاصة بالشباب العربي، ومعالجة همومه ومشكلاته.

التركية، تتكون من ١٠٠٠ بيت جاهز، و٤ مدارس ومسجدين ومركزين طبيين، وقدمنا هذه القرية هدية لأشقائنا السوريين النازحين إلى تركيا بتوجيه من سمو الأمير، وتبرع كريم من الحكومة الكويتية، كما أنشأنا قريتين أخريين في مخيم الزعتري بالأردن، قوامهما ٢٠٠٠ بيت جاهز، وعدد من المدارس والمساجد والمستوصفات الطبية، ويجري الآن التنسيق والترتيب لإنشاء قرية رابعة لأخواننا السوريين أيضاً في لبنان.

سمو الأمير يضرب المثل والقُدوة

وضرب سمو الأمير نموذجاً للأسوة والقُدوة الحسنة بتبرعه شخصياً من ماله الخاص بـ ٥ ملايين و٦٧ ألف دولار، لإنشاء وتجهيز قرية للنازحين السوريين في مخيم الزعتري بالأردن، هذا التبرع السخي الذي أنشأنا به قرية قوامها ١٠٠٠ بيت جاهز بمرافقها الخدمية يعبر عن إحساس إنساني عال من سموه بمعاناة اللاجئين السوريين الذين يعيشون ظروفًا بالغة القسوة، ويتصدر بعطائه المتدفق موقع أمير الإنسانية بالفعل الذي أطلقتته الأمم المتحدة وأمينها العام السيد بان كي مون.

توحيد جهود العمل الإغاثي للشعب السوري

وسعيًا لتوحيد جهود العمل الإغاثي للشعب السوري وجّه أمير دولة الكويت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس ٢٠١١، لتكون المظلة الإنسانية المعنية بإطلاق حملات التبرعات الشعبية لإغاثة اللاجئين السوريين، بالتعاون مع الجمعيات الخيرية الكويتية، واستجابة لهذه التوجيهات السامية أطلقت الهيئة الخيرية العديد من الحملات الاعلامية لحشد الجهود الرسمية والشعبية باتجاه العمل على تخفيف معاناة اللاجئين السوريين في الأردن وتركيا ولبنان وأرمينيا عبر حزمة من البرامج الإغاثية والصحية والتعليمية والنفسية، وكان لهذه البرامج الأثر الكبير في تخفيف معاناة الأشقاء السوريين.

تكريم رواد العمل الخيري

ويجب ألا نغفل تكريم سمو الأمير لرواد الخير ومنحهم أعلى الأوسمة في الدولة، حيث كرم سموه رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية السابق الشيخ يوسف جاسم الحجبي - نسأل الله له الشفاء العاجل - ورئيس مركز دراسات العمل الخيري الدكتور عبد الرحمن حمود السمييط -رحمه الله - بمنحهما وسام الكويت ذا الوشاح من الدرجة الأولى، تقديراً لما قدماه من جهود مميزة بمجال العمل الخيري التطوعي محلياً وعربياً ودولياً، وقد جاء تكريم هذين العلمين الكبيرين بمثابة شهادة ثقة ومباركة للعمل الخيري الكويتي الذي رفع راية الكويت خفاقة عالية في جميع أنحاء العالم بعد أن تفانيا في العمل الخيري وأمضيا جل حياتهما في فضائه، وحصلا على جائزة الملك فيصل العالمية تقديراً لدورهما الإنساني الرائد، وهى من أرفع الجوائز في العالم الإسلامي.

موقع الكويت الريادي على الخريطة الإنسانية

إن السجل الإنساني لسمو الأمير يرشحه أن يكون بالفعل رمزاً للعطاء والإحساس بمعاناة الفقير والمنكوب وطالب العلم والأرملة والمطلقة في العالم، في زمن سيطرت فيه النزعات المادية وكثرت فيه الحروب والنزاعات الأهلية، وتضاعفت فيه أعداد الضحايا والمشردين والنازحين، وهذا التكريم دليل على أن سمو الأمير يحظى بتقدير المنظمات الإنسانية الدولية وقادتها، الذين ما برحوا يشيدون بدور سموه الإنساني في المحافل العامة وخلال اللقاءات المغلقة، وقد حضرت العديد من هذه اللقاءات التي تعظم من شأن الكويت وأميرها، فقد دأب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على وصف سمو الأمير في أكثر من مناسبة بأنه زعيم الإنسانية، وأن الكويت باتت في ظل سموه مركزاً عالمياً للعطاء الإنساني.

وستظل دولة الكويت بسخاء شعبها وعطائها الإنساني المتجدد واستجابتها المستمرة لحالات الطوارئ تحتل موقعاً ريادياً على خريطة العمل الإنساني الإقليمي والدولي، ويأتي تكريم سمو الأمير تتويجا لهذا الدور الإنساني، وإقراراً دولياً بأهمية

دورها الإنساني المشرق، وإشادة بالعمل الخيري الكويتي الرسمي والأهلي، ورسالة مهمة لكل العاملين في الحقل الخيري أن جهودكم محل تقدير واحترام العالم، وأن المجتمعات الفقيرة والمنكوبة تنتظر منكم المزيد من العطاء والمساعدة.

وإنه ليسعدني باسم إخواني في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية واللجنة الكويتية العليا للإغاثة أن أتقدم بخالص التهئة لسمو الأمير بمناسبة هذا التكريم الأممي الرفيع، وأن أشكر سموه لدعمه الدؤوب للنشاط الإنساني، وحرصه على رفع شأن العمل الخيري، الذي جعل الكويت تحتل مكانة محورية في العالم من بوابته الإنسانية، فهنيئاً لأميرنا وهنيئاً للشعب الكويتي هذا التكريم.

وصدق الله العظيم «وَمَا تَقْدِمُواْ لِأَنْفُسِكُمْ مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ».

والله الموفق والمستعان.

د. عبد الله معتوق المعتوق

رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

المستشار بالديوان الأميري

مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية

الفصل الأول



سمو الأمير... سيرة ومسيرة

عندما يحكي التاريخ في سيرة القادة الكبار، فهو يسردها على نحو من المبالغة، لكن في سيرة هذا الرجل، يبدو الحديث عنه في غاية التواضع، ذلك أنه حتى أن بلغ قيادة الوطن لم يكن ليحرق المراحل ليصل بل توقف عند كل محطة، وأفنى وقته وجهده في العمل عند كل منعطف إلى أن وصلت إليه محبة الوطن قبل أن تصل إليه قيادة الوطن.

فالحديث عن سمو أمير البلاد وإنجازاته يستحق أن نتوقف فيه عندها، فلكل مرحلة وأزمة وموقف. ولأنه رجل المواقف الصعبة، فقد كان متواجداً بحزم حيث يكون الرجال عند المواقف، وحيث يتطلب الموقف، وحيث تحين مواجهة الأزمات.

وبطبيعة الحال فإن أي كويتي أو عربي أو غيرهما من أولئك الذين يخوضون غمار السياسة، فإنه يعرف سموه جيداً، فسموه كان متواجداً دائماً عند كل مشهد وحدث، لاسيما أحداث الوطن الصغير (الكويت) أو الوطن الأكبر في عالمنا العربي.

ولعل حضور سموه في المشهد المحلي والإقليمي والدولي، كان خيراً وبشرى على الدوام، فمعروف أن هذا الرجل صاحب ابتسامة لا تفارقه، وهي في أدبيات علم السياسة تعني الكثير، وربما الأمل، بأن أزمة حالكة ستبديد أو مشكلة قاتمة على وشك الانتهاء. فهذه الابتسامة تعني باختصار وفي عالم السياسة تحديداً، أن الحياة تستحق المحاولة من أجل إسكات خلاف الرصاص والمدافع والذهاب بدلاً من ذلك إلى طاولة الحوار و المفاوضات، إنها الدبلوماسية التي يعرفها سمو أمير الكويت جيداً، أو كما عرفنا بها سموه.



ولعل تلك الفترة التي كانت بين نشأة سمو أمير البلاد واستقلال الكويت عام ١٩٦١ كفيلاً بأن تغذي سموه بتجارب زاخرة وتمدّه بأساليب الحكم و شروط الإدارة الناجحة، ذلك لأنه كان ابناً لحاكم استمر لفترة طويلة على رأس الحكم وواكب إداراته وتعاطيه مع الأحداث والمتغيرات الداخلية، كما أن العالم في تلك الفترة كان حافلاً بالأحداث الجسام من مثل الحرب العالمية الثانية و ما جرت ورائها من تبعات انعكست على الدول و سكان الأرض. وكانت الكويت بالضرورة في خضم تلك الأحداث. وهكذا فقد كان سمو الأمير حفظه الله قد خبر الكثير في إدارة الحكم في تلك الفترة المفعمّة بالأحداث.

وربما تكون الصدفة قد ساهمت في مد يد العون لصاحب السمو، في الوقت الذي بدأت السياسة تتشكل في وعي سموه، حين كانت الكويت في لبناتها الأولى في طريقها إلى الدولة العصرية وذلك بعد ظهور النفط وتدفق الثروات.

وإلى جانب ما تلقاه سمو أمير البلاد من أساتذة تعهدهو بالتعليم في بيت الحكم، كانت مدرسة المباركية هي الخطوة الأولى في حياة سموه إلى التعليم الحديث المبني على أساس منهجي حديث ومتطور في معايير ذلك الوقت. كما علينا أن لا ننسى أن من زامله في تلك المدرسة هما سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح وسمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح رحمهما الله وكذلك الشيخ جابر العلي السالم الصباح. وغني عن الذكر أن زملاءه من الأمراء والشيوخ كانوا في مقدمة ركب القيادة أثناء نهضة الكويت الحديثة.



وإذا ما كانت الابتسامة تمثل شرطاً من شروط الدبلوماسية، فإن الصبر و الروية والتعاطي مع الأمور بحكمة كانت ولا زالت من أهم الشروط التي تتوفر في سمو أمير البلاد منذ أن شارك في إدارة البلاد حتى بعد أن أصبح على رأس هرم السلطة، ولعلنا ندرك تماماً أن الإدارة والحكم تتطلب شخصية بمواصفات قد لا تتوفر في شخص آخر، إلا من تربي وترعرع عليها في بيت الحكم، فمهمة الرجل في موقع مثل هذا مختلفة فهي ليست بمهمة عادية، فهي تحتاج إلى نظرة مختلفة للأشياء لأنه يتعامل مع أحوال مختلفة وأشخاص مختلفين في اتجاهاتهم وتطلعاتهم، وعليه في نهاية المطاف أن يصدر حكماً متزنًا يراعي فيه دقائق الأمور وأعدت التفصيلات، فغير ذلك ستكون الأمور مختلفة، وهكذا كان بيت الحكم بالنسبة لسمو الأمير يشكل العتبة الأولى التي عملت على صقل سموه لمهمة غير عادية.

ولد صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله عام ١٩٢٨ في مدينة الجهراء شمال مدينة الكويت وهو الابن الرابع للشيخ أحمد الجابر الحاكم العاشر للكويت (١٩٢١-١٩٥٠).



العمال وأصحاب العمل، وتنظيم الهجرات الأجنبية بعد أن تزايدت عقب استخراج النفط. وكان سموه حينذاك يتلمس على الدوام هموم المواطن وشجونه آخذاً في الاعتبار الكم الهائل من المتغيرات التي اجتاحت المجتمع، ففي وقت مبكر عمل سموه على استحداث مراكز تعنى بالتدريب المهني للفتيات، وذلك إيماناً منه بالدور الضخم الذي ستضطلع به المرأة الكويتية لاحقاً، وقد عملت هذه المراكز على تزويد الفتيات بقسط من الثقافة والمعلومات العامة، وقامت بعد ذلك بتخريج عدد من المهنيات للعمل في وزارات الدولة.

أكثر من ذلك، فقد عمد سموه على تشجيع قيام الجمعيات النسائية لأخذ المرأة إلى دورها الطبيعي بوصفها النصف الآخر في المجتمع والجزء المهم في المكون الأسري.



وكان للشباب نصيب وافر في فكر وعمل سموه في ذلك الوقت، فقد تحرك للعمل على إيجاد مؤسسات ومراكز تعمل على إعداد تعمل على إعداد الشباب نفسياً واجتماعياً وبدنياً بالتعاون مع دائرة المعارف.

وفي هذا الإطار، كرّس سموه جهوداً مميزة لإنشاء الأندية الرياضية هادفاً بذلك زيادة ازدهار الحركة الرياضية وإشراك الشباب في المهام النافعة والتي من شأنها رفع اسم البلاد وسمعتها في العالم.

وقد حرص الشيخ أحمد الجابر الصباح على تنشئة وتثقيف سموه حفظه الله ثقافة عالية، ولهذا الهدف أوفده إلى العديد من الدول لاكتساب المزيد من الخبرات والمهارات المختلفة لاسيما السياسية المرتبطة بإدارة الحكم.

وفي يوليو ١٩٥٤ بدأ سموه، عملياً، الدخول في الحياة السياسية، فقد صدر في ذلك الشهر أمر أميري من حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠-١٩٦٥) بتعيينه عضواً في اللجنة التنفيذية العليا المكلفة بمهمة تنظيم دوائر الحكومة ووضع خطط عملها ومتابعة تنفيذها. وينبغي النظر إلى أن هذه اللجنة التي كان سموه ضمن عضويتها تشكل القاعدة الأساسية للكويت الحديثة، فقد مهدت هذه اللجنة في وقت مبكر للنظم الادارية والاقتصادية لكويت ما بعد الاستقلال، وبناء على ذلك فإن سمو أمير البلاد كان قائداً مخضرمًا جمع ما بين التاريخ الحديث والمعاصر لبلاده، وعاصر وشاهد التحولات التي طرأت على البلاد في جميع نواحيها والتغيرات التي طالت المجتمع الكويتي.

وبعد انتهاء اللجنة التنفيذية العليا من عملها ترأس سموه دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ثم ألحقت إليه مسؤولية رئاسة دائرة المطبوعات والنشر في عام ١٩٥٧.



وقد صب سمو الأمير جل اهتمامه لتمكين المواطن الكويتي في الكويت ما بعد الاستقلال، فمئذ ذلك الوقت وحتى ما قبل ذلك بأعوام ومن خلال ما أنيط إليه من مناصب عمل سموه على إيجاد القواعد والنظم لإفساح فرص العمل الملائم للمواطنين، واستقرار العلاقة بين



ولعل إصدار مجلة «العربي» علامة بارزة من إنجازات سموه أثناء توليه الإعلام حيث تعد المجلة واحدة من أهم سفراء الكويت إلى العالم العربي بما تزخر به من مقالات فكرية واستطلاعات تغطي العالم العربي ومواد مشوقة تمد المواطن العربي بالمعرفة والمعلومات وتحيطه بالجديد من المعلومات.

إلى جانب ذلك، فقد حظي الاعلام الكويتي حينما تعهده سمو الأمير حينذاك باهتمام واسع على صعيد إحياء التراث العربي وإعادة نشر الكتب والمخطوطات العربية القديمة.



ولم ينس سموه أن الفن ورعاية التراث مكون إنساني راسخ في الحياة لما يلعبه من دور في تغذية راقية في المجتمع وفي تهذيب النفس البشرية. ولأجل هذا الغرض فقد أولى رعاية خاصة بإيجاد قاعدة مسرحية وإتاحة المجال للشباب الكويتي للدخول في هذا الحقل. ففي هذا الاتجاه عمل سموه على إنشاء مركز لرعاية الفنون الشعبية عام ١٩٥٦ التي من مهامه الاعتناء بحفظ التراث الشعبي.

على صعيد آخر، فقد كان الإعلام وصناعته ضمن أولويات اهتمامات سمو الأمير منذ أن تعهد دائرة المعارف وما بعدها، فقد كانت الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) المكلفة بتسجيل كافة الوقائع الرسمية واحدة من إنجازاته الكثيرة.

وأثناء توليه وزارة الاعلام تم إنشاء مطبعة حكومة الكويت لتلبية احتياجات البلاد من المطبوعات فضلاً عن احتياجات دائرة المعارف من الكتب والكراسات.

يستحق التوقف عنده؛ نظراً للجهود التي قام بها سموه لإنهاء هذه الأزمة العربية - العربية بفضل إمكانياته الدبلوماسية الواسعة، فقد استطاع مجاوزة الخلاف الأيديولوجي بين الطرفين وقام بزيارة الدولتين وانتهت الأزمة بتوقيع اتفاقية سلام و اتفاقية خاصة بالتبادل التجاري بين الدولتين.

كما لعب سموه دوراً بارزاً في حل الخلاف بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حتى انتهت هذه الأزمة أيضاً إلى اتفاق مصالحة بين الدولتين عام ١٩٨٤ وتم التفاهم على وقف الحرب الإعلامية وعدم تدخل في الشؤون الداخلية واحترام كل منهما لمبادئ حسن الجوار وسيادة أراضي الدولتين وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما.

وقد كانت دبلوماسية الأمير أثناء توليه حقيبة الخارجية في الكويت رأس الرمح في العلاقات الخليجية - الأوربية، فقد كان سموه يحرص على تمتين هذه العلاقات من الباب الذي يقول بأن التعاون الاقتصادي بين الجانبين سيؤدي إلى تعاون سياسي بينهما وبالتالي سيساعد على تحييد منطقة الخليج من الصراعات.

لقد كان إيمان سمو الأمير بدور الأمة العربية ينبع من قناعته الراسخة بقوة هذه الأمة إذا ما توحدت وتآزرت وورست الصفوف، فلذلك كان حريصاً على تفعيل دور الجامعة والعمل بميثاقها انطلاقاً من أنه لو أتيحت للجامعة تنفيذ دورها على أتم وجه لتمكنت هذه الأمة من تجاوز الصعاب التي واجهتها ولتجنب العديد من المشاكل والمحن.

وإذا ما كانت الوساطات الكويتية في الأزمات العربية هي نماذج تشير إلى القدرات الدبلوماسية التي يتمتع بهم سموه، فإن هذه الامكانيات الدبلوماسية تنتقل أيضاً إلى الصعيد الدولي، فيجب أن لا ننسى أن سموه كان وزيراً للخارجية لفترة امتدت نحو أربعة عقود وهي فترة شهدت في معظمها ما اصطلح عليه بـ «الحرب الباردة»، حين كان الصراع على أشده بين العالم الأمريكي والأوروبي الغربي من جهة والكتلة السوفيتية و دول شرق أوروبا من جهة أخرى، لذا فقد كان أمام الكويت الدولة الصغيرة اختباراً صعباً وهي في خضم هذه الصراعات والتجاذبات.

غير أن الدبلوماسية الكويتية بقيادة سموه أرادت أن تجعل الكويت في منأى عن هذه التجاذبات، من دون أن تميل لمحور ضد محور، أو أيديولوجية ضد أيديولوجية، فالغاية هي خلق حالة من التوازن في السياسة الخارجية، والهدف إقامة علاقات وثيقة مع جميع الدول

الكويتية أثناء رعايته لها العمل بجهود مخلصه لتوحيد الصف العربي والإسلامي. فعلى أرض الواقع عملت الكويت على دعم القضية الفلسطينية، التي هي قضية كل العرب، بتوحيد الصفوف للتوصل إلى حل عادل لسلام دائم في منطقة الشرق الأوسط، ينطلق من دعم الكويت الكامل لنضال الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة التي فيها إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

ومن هذا المنطلق أيضاً لعبت الدبلوماسية الكويتية أثناء فترة وزارة سموه دوراً فاعلاً ومؤثراً في الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت قرابة الـ ١٤ عاماً (١٩٧٥ - ١٩٨٩)، فطيلة سنوات هذه الحرب المشؤومة كان دور هذه الدبلوماسية يقوم على العمل من أجل وحدة التراب اللبناني وتمكين الدولة من استعادة كامل سيادتها واستقلالها وترك الفرصة للشعب اللبناني لاختيار النظم السياسية بملء إرادته دون أي تدخل خارجي.



وعلى هذا الأساس فقد عمد سموه طيلة هذه الحرب على التصدي للمشاريع التي تقول بتقسيم لبنان على أساس طائفي، فسموه كان يعي أن ما تقوم به إسرائيل يرمي إلى هذا الهدف، وأن هذا جزء من مخططها الواسع لتقسيم الوطن العربي ليزداد ضعفاً فيما تزداد هي قوة.

لقد كان حضور سمو الأمير لافتاً في مساعيه الخيرة لتقويض حالة الانقسام في الصف العربي. ولعل أزمة تدهور العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية (صنعاء) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (عدن) وماتبعه من صدامات عام ١٩٧٢ مثلاً

وبفضل هذه السياسة الحكيمة التي اتبعتها سموه للكويت فقد ظلت البلاد بمنأى عن خطر الارهاب الذي طال دولاً عديدة. فسياسة الحكم منذ أن نشأت الكويت كانت تعتمد على التسامح والانفتاح والتشاور وتقويض الخلافات أياً كانت درجة صعوبتها، وبفضل هذا النفس المسالم والتصالحي حقق الحكم في الكويت سمعة رفيعة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلاً عن أن هذه السياسة كانت قد اعتمدت داخلياً على العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وقد نجحت هذه السياسة في إنتاج دولة مزدهرة تتميز بمواصفات فريدة من نوعها.

وحول هذا الموضوع، يؤكد الباحث ويليام كورب من معهد كارينغي للسلام أن «في الكويت تراث سياسي وثقافي لافت للنظر، والناس هناك لا يحبون التطرف والعنف بطبيعتهم، ومن هذه الزاوية فإنني لا أعتقد أن مؤسسة الحكم في الكويت تستند من فراغ، إن لديها قاعدة متماسكة».

ولربما يكون سمو الأمير قد اختصر النهج السياسي للدولة في الخطاب الذي ألقاه في الرابع من مايو عام ١٩٦٣ في مبنى الأمم المتحدة بمناسبة انضمام الكويت إلى هذه المنظومة الدولية، حيث قال «إن انتماء الكويت إلى النشاط الدبلوماسي ليس غاية بحد ذاتها بل وسيلة للمشاركة في المسؤولية لتحقيق حياة أفضل لشعبها وشعوب الدول الأخرى».

لقد ضرب سموه مثلاً واضحاً بأن قوة الدولة ليست بصغر مساحتها الجغرافية وقلة سكانها، بل تكمن قوتها في قدرتها على ما تؤديه من أدوار حيوية على صعيد العلاقات الدولية. ولعل إدراك سموه وهو ابن الكويت، أن الدولة التي تركز في موقع جيواستراتيجي معقد يحتم على قادتها رسم سياسة خارجية تراعي الظروف الجغرافية وطبيعة مكوناتها السكانية وتعييدات محيطها.

وبناء على ذلك، فقد تمكن سموه بنجاح من توثيق العلاقات مع الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والدول الأعضاء من منطلق المبادئ التي رسمتها سياسة الكويت التي تدعو إلى السلام وتؤمن بحقوق الانسان وجعلها هدفاً من أهدافها، وعلى هذا النحو تقوم الكويت بتقديم المساعدات لدول العالم المحتاجة، خاصة الأكثر فقراً. كما أن هذه السياسة تعتمد الحياد الإيجابي في التعاطي مع القضايا، ومن هذا المنطلق تتخذ قراراتها على أساس عادل ينطلق من حرصها على السلام.

المسالمة على اختلاف التوجهات السياسي، فلا عجب أن تكون الكويت من أوائل الدول في المنطقة التي أقامت علاقات دبلوماسية مبكرة مع الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، مثلما احتفظت بعلاقة وثيقة ومزدهرة مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية.

وبفضل هذه السياسة اكتسبت الكويت الكثير من المصداقية باعتبارها طرفاً محايداً لا يرغب في الانضمام إلى سياسة التكتلات التي لا تعود نفعاً على العالم ومجتمعاته.

وبحسب العديد من المراقبين حينذاك، فإن سمو الأمير بفضل السياسة التي اتبعتها الكويت جعلت هذه البلاد تحظى بقبول دولي لأن تكون وسيطاً محايداً في الأزمات الإقليمية والدولية.

ويقول تقرير أعده مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث هذا العام أن «الدور الدبلوماسي الكويتي اتسم بعدة سمات لا تعبر سوى عن حكمة صانع القرار، وفق أسلوب منظم وعقلاني، يسعى لاستقرار الأوضاع الإقليمية والخارجية، وحل الخلافات الإسلامية والعربية، والمساهمة في تماسك أمن منطقة الخليج العربي ومعالجة أي تهديدات تضر بالوضع الداخلي، واستطاع المسؤولون من وزراء خارجية وسفراء من جعل دور الكويت حيادياً ومرتزناً ورشيداً وموضوعياً إلى أبعد الحدود، في التعامل مع القضايا المختلفة».

ويقيناً، فإن سياسة الحياد التي اعتمدها سمو أمير البلاد منذ ذلك الوقت رفعت من قدر الكويت وسمعتها على كافة الأصعدة. ونظراً لما اكتسبته الكويت من ثقة ومصداقية على الصعيد السياسي فقد الكويت من توظيف استثماراتها وإمكانياتها المالية في جميع دول العالم دون محاذير أو قيود، وبفضل هذه السياسة أتاحت للكويت فرص استثمارية مواتية.

وتشكل السياسة الخارجية التي أرساها سمو أمير البلاد منذ استقلال الكويت قاعدة قادرة على التعامل مع المتغيرات التي طرأت على العالم. فإذا ما كان موضوع الإرهاب العالمي هو الحاضر في هذا الوقت فقد سبق وأن حذرت الدبلوماسية الكويتية منه قبل وقت بعيد، منطلقة من أن السياسات غير العادلة في المنطقة من شأنها أن توفر مناخاً وملاذاً ملائماً للإرهاب.

وعلى الرغم من تأكيد الأمير في مناسبات مختلفة موقف الكويت من الإرهاب ووقوفها مع العالم في سبيل مكافحته إلا أن سموه لم يكن يسمح بما تروج له أبواق دعائية تفيد بمسؤولية ديننا الحنيف عن هذا الإرهاب. فقد أكد سموه على الدوام من أن الاسلام هو دين السماحة والتسامح.

كما كان إيمان سمو الأمير بالشباب وأهمية دوره لا ينقطع وقد أكدت إحدى كلماته أن «ثروة الكويت الحقيقية هي أبنائها، و هي ثروة لا تعادلها أي ثروة، فهم عماد المستقبل وأمل الوطن، وعلى سواعدهم تبنى الانجازات».

وقد أوصى سموه الشباب بأن يتسلحوا بالعلم الحديث في عصر ثورة المعلوماتية، الذي تتسابق فيه الأمم لتأخذ لها مكاناً في مسيرة التقدم. و لذلك فلا بد أن يكون لنا نصيب من هذا التطور من خلال نقلة نوعية في نظامنا التعليمي.

وفي عهد سموه أيضاً كانت الكويت محطة للقرار العربي والمواقف الدولية، حيث رعت العديد من المؤتمرات العربية و الاقليمية منها السياسية و أخرى اقتصادية.



فعلى الصعيد الخليجي أكدت الكويت على ضرورة تحقيق المصالح المشتركة لدول الخليج، وقام سموه بدور مميز من أجل تقويض الخلافات في البيت الخليجي الواحدة بفضل دبلوماسية كويتية دؤوبة تحركت لهذا الهدف.

وقد اتبعت الكويت في عهد سموه سياسة تتم عن الروح القومية الخالصة، كما كان للعرب مكانة سياسية في وجدان سموه، وأكثر من ذلك فإن القيم الانسانية التي يتمتع بها سموه وضعت الكويت في مكانة خاصة على الساحة الدولية وفي محافلها المختلفة.

وفي ١٣ يوليو ٢٠٠٣ تولى سموه منصب رئيس مجلس الوزراء، وفي تلك الفترة كرس سموه نهجاً جديداً لتطلعات الكويت مفاده تفعيل دبلوماسيتي السياسة والاقتصاد، وذلك بهدف الرقي بالبلاد وتعزيز الازدهار، فسموه يعرف جيداً سمعة الكويت الطيبة بين دول العالم وإمكانياتها الاقتصادية التي من شأنها أن تفعل ما هو مفيد لها وللشعب.

ومنذ فترة تسلمه رئاسة الوزراء حتى ٢٦ يناير ٢٠٠٦ وجه سموه الجهود لدفع عجلة التنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي وتطوير النظم والقوانين وتوظيف حيز مهم من جهوده لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بمختلف جوانبها.

ومنذ أن تمت مبايعته أميراً للبلاد وتوليه للحكم في ٢٩ يناير ٢٠٠٦ قام سموه بخطوات واسعة على صعيد نهضة الكويت داخلياً أهمها العمل على تكريس الإنسان وتحسين البلاد من الفرقة والفتن. وفي أحد كلماته أكد سموه أن «الوحدة الوطنية الجامعة المانعة الحاضنة لأبناء هذه الأرض هي الركن الأساسي في تماسكهم وحرصهم على ثوابتهم وتراثهم الأصيل، وعلى تكريس انتمائهم لوطن لا يعرف التفرقة بين أبنائه، أو أي تصنيف وتقسيم يمس نسيجه الاجتماعي، ليبقى وطناً للجميع يسود بين أبنائه صفاء النفوس وحسن النوايا وحب العمل».



وفي عهده ترسخت الحياة الديمقراطية، وزادت الحريات الإعلامية، وزاد عدد الإصدارات من الصحف وتوسعت مساحات النقد البناء. وقد زاد دور المرأة الكويتية في المشاركة في الحياة السياسية.

الفصل الثاني



وطن للإنسانية

«حين أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية في عام ١٩٦١ كان الوحيد من نوعه كأول مؤسسة للمساعدات الإنمائية تؤسس في العالم النامي، لنرى الكويت تلك الدولة الصغيرة وهي تحصل على استقلالها السياسي، تستقبل عهدها الجديد بإعلانها عن مشاركتها جيرانها من الدول العربية ثروتها المستقبلية»

روبرت مكنمارا

الرئيس الأسبق للبنك الدولي

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

تصدى المجتمع الكويتي منذ نشأته لتحديات عديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فبالرغم من صعوبات الحياة والعبء الكبير الذي حمله حكام الكويت وهم يخطون الخطوات الأولى الحقيقية على سلم التنمية الشاملة لبلادهم بعد أن تحقق لهم حلم الاستقلال، إلا أن الهم العربي وما يعاني منه العالم النامي ظل يشغل حيزا كبيرا من اهتمامهم وتفكيرهم.

فحين تحقق للكويت فوائض مالية من عائدات النفط، سارعت نحو تسخير جزء من تلك الأموال للمشاركة في عملية التنمية سواء على المستوى العربي أو الدولي، وذلك استناداً إلى وعيها النابع من عقيدتها الإسلامية ومشاعرها القومية التي تركز على مبادئ التعاون والتكافل.

وكانت أولى الجهود الكويتية قد بدأت في الخمسينات من القرن الماضي حين تم إنشاء أول مؤسسة تنموية على مستوى الشرق الأوسط ممثلة في «هيئة الجنوب والخليج العربي» التي قامت بجهود ملموسة في تلبية احتياجات التنمية - التعليمية والصحية - في منطقة الخليج (اليمن وعمان والبحرين والإمارات) وصولاً إلى السودان، حيث شيدت الكويت مدارس ومعاهد وجامعات ومستشفيات ومراكز صحية في هذه الدول الشقيقة.



ففي ذلك اليوم صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ الذي حوّل رئيس مجلس الوزراء الكويتي بإصدار النظام الأساسي للصندوق.

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

نحن عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت

بناء على عرض رئيس المالية والاقتصاد

قررنا القانون الآتي..

(المادة الأولى)

تتشأ مؤسسة عامة يكون مقرها مدينة الكويت وتسمى «الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بدائرة المالية والاقتصاد.

(المادة الثانية)

غرض الصندوق هو مساعدة الدول العربية في تطوير اقتصادياتها ومدتها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها، وذلك طبقاً للنظام الذي يقرره رئيس المالية والاقتصاد.

(المادة الثالثة)

يكون رأس مال الصندوق خمسين مليوناً من الدينار الكويتي يغطي من مخرجات الحكومة.

(المادة الرابعة)

يجوز للصندوق أن يقترض وأن يصدر سندات بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس المالية والاقتصاد بناء على اقتراح مجلس الإدارة.

وقد ارتبطت المساعدات التي تقدمها دولة الكويت بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستويات المعيشة في الدول المستفيدة وزيادة فرص العمل بها، ولعل من أهم ما تمتاز به هذه المساعدات أنها ميسرة وغير مشروطة، والهدف منها مد يد العون وتحقيق الرخاء لمتلقيها، وقناة لتقوية أواصر الصداقة والمصالح المشتركة بين الكويت وتلك الدول.

فدولة الكويت لم تكن يوماً غائبة بحسبها وضميرها عما يعانيه الكثير من شعوب الدول النامية، فكانت السبابة الى العمل الجاد والدؤوب للمساهمة في حل قضايا التنمية، وعلى الرغم من أن دولة الكويت تعد ذاتها من الدول النامية إلا أنها لم تتردد في استقطاع جزء لا يستهان به بلغ ١/٣ دخلها القومي لمساعدة الدول الأخرى على تثبيت أقدامها في مسيرة التنمية، ومن هنا كان إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ليكون أول قناة رسمية لدولة الكويت إلى دول العالم النامي.

الصندوق من الفكرة الى التطبيق

أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في ٢١ / ١٢ / ١٩٦١ أي بعد أشهر قليلة من استقلال الكويت، ليكون أول مؤسسة للمساعدات الإنمائية في العالم العربي والنامي أيضاً آنذاك.



وقد تركزت أعمال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أولاً على الدول العربية، ثم ظهرت الحاجة الى توسيع دائرة المساعدات لتشمل الدول النامية من خارج المحيط العربي، وفي يوليو ١٩٧٤ تمت إعادة تنظيم عمل الصندوق من خلال إصدار القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ الذي لم يقتصر فقط على السماح بتوسيع نطاق المساعدات والقروض بل نص كذلك على زيادة رأس مال الصندوق من ٢٠٠ مليون دينار كويتي الى ١٠٠٠ مليون دينار كويتي (ما يقارب ٣٤٠٠ مليون دولار أميركي) حتى يتمكن من تغطية أكبر عدد ممكن من الدول النامية في العالم.

وفي مارس ١٩٨١ صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ م الذي ضاعف رأس مال الصندوق المقرر ليبلغ ٢٠٠٠ مليون دينار كويتي - مدفوع بالكامل - على أن تشمل صلاحيات الصندوق المساهمة في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وكذلك المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي.

ومنذ ذلك الحين والصندوق الكويتي للتنمية يمتد نشاطه في العديد من أجزاء العالم، فهو يساهم في مشروعات التنمية في دول عربية ودول إفريقية، وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كما امتد نشاطه في تمويل مشروعات إنمائية في قطاعات مختلفة من اقتصاديات هذه الدول كقطاع النقل والاتصالات، وقطاع الزراعة، وقطاع الطاقة والصناعة، وقطاع المياه والصرف الصحي.



(المادة الخامسة)

يدير الصندوق مجلس إدارة على الوجه المبين في النظام الأساسي.

(المادة السادسة)

يصدر رئيس المالية والاقتصاد النظام الأساسي للصندوق يبين فيه على الأخص طريقة تأليف مجلس الإدارة واختصاصاته وتنظيم الأعمال الفنية والإدارية ووضع الميزانية وغير ذلك من الإجراءات اللازمة لحسن سير العمل.

(المادة السابعة)

على رئيس المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

عبد الله السالم الصباح

صدر في قصر السيف في ٢٣ من رجب سنة ١٣٨١ هـ

الموافق ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ م

الصندوق بلغة الأرقام

يتجه النصيب الأكبر من نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الى قطاع القروض، فقد بلغ عدد القروض المقدمة من الصندوق منذ بداية إنشائه حتى ٣١ / ٣ / ٢٠١٤ ما مجموعه (٨٦٠) قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية (٥١٧٧) مليون دينار كويتي، بما يعادل (١٧٦٠٢) مليون دولار أمريكي، استفادت منها (١٠٣) دول موزعة على جميع قارات العالم تقريباً.

وقد احتلت الدول العربية النصيب الأكبر من تلك القروض بمجموع (٣٢٧) قرصاً، فيما جاءت دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي في المركز الثاني بمجموع (١٦٢) قرصاً، وحصدت دول غرب أفريقيا المرتبة الثالثة بمجموع (١٥٣) قرصاً، فيما توزعت باقي قروض الصندوق على دول وسط آسيا وأوروبا بمجموع (٥٨) قرصاً، ودول وسط وجنوب وشرق أفريقيا بـ (١٢٠) قرصاً، ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي حصلت على (٤٠) قرصاً.

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الكويتي للتنمية

حتى ٣١ مارس ٢٠١٤

قيمة القروض (مليون)		عدد القروض	عدد الدول	الدول
دينار	دولار			
2,918	9,920	327	16	الدول العربية
300	1,019	58	17	دول وسط آسيا وأوروبا
375	1,274	120	21	دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا
950	3,229	162	19	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي
128	437	40	11	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
506	1,723	153	19	دول غرب أفريقيا
5,177	17,602	860	103	المجموع

نشاط الصندوق

يتركز نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في مساعدة الدول العربية والدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها وفق الحدود التي يرسمها قانون الصندوق ونظامه الأساسي، والتي تشمل:

- تقديم القروض والكفالات
 - تقديم المنح على سبيل المعونة العينية
 - المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي
 - الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها.
- كما يقدم الصندوق مساعداته الى جهات متنوعة تشمل:
- الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة.
 - مؤسسات التنمية سواء الدولية أو الإقليمية أو المحلية وعلى الأخص مؤسسات التمويل الإنمائي.

وتقدم مساعدات الصندوق على شكل قروض مباشرة أو كفالات أو تمويل موازٍ أو مشترك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية أو الإقليمية كما يقدم الصندوق المنح لتمويل الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية سواء المتعلقة بمشروعات يسهم الصندوق في تمويلها أو غير ذلك.



الاقتصادية حيث بلغ مجموعها (٣٥) قرصاً بقيمة بلغت (٩٩٩ و٢٦٠) مليون دينار كويتي، تلتها بنغلاديش بمجموع (٢٢) قرصاً بلغت قيمتها المالية (٨٢٦ و١٥٢) مليون دينار كويتي، أما في المركز الثالث فجاءت باكستان بمجموع (١٦) قرصاً بلغت قيمتها (٦٢٧ و١٢٠) مليون دينار كويتي.

ولم تغفل دولة الكويت ممثلة بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية عن دول أفريقيا فتوزعت قروضها ومساعداتها لتشمل تقريبا جميع دول القارة الأفريقية من شمالها الى جنوبها ومن شرقها إلى غربها.

فعلى صعيد دول غرب أفريقيا احتلت السنغال المرتبة الأولى في عدد القروض المقدمة لها من الصندوق حيث وصل عددها إلى (٢٧) قرصاً بقيمة بلغت (٣٥٢ و٩٥) مليون دينار كويتي، تلتها بوركينا فاسو ب (١٥) قرصاً قيمتها (١٣٧ و٥٠) مليون دينار كويتي، ثم غينيا بمجموع (١٢) قرصاً بلغت قيمتها المالية (٥٧٨ و٤٨) مليون دينار كويتي.

أما دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا فقد استحوذت تنزانيا على النصيب الأكبر من قروض الصندوق ب (١١) قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية (٨٥٧ و٥٠) مليون دينار كويتي، تلتها موزمبيق بعدد (١٠) قروض وصلت قيمتها المالية إلى (٥٧٢ و٢٥) مليون دينار كويتي.

المنح والمساعدات الفنية

لم يقتصر نشاط الصندوق الكويتي للتنمية على قطاع القروض المباشرة فقط، وإنما شمل أيضا تقديم المعونات الفنية التي تهدف إلى المساهمة في زيادة القدرة الاستيعابية للدول المستفيدة، وتدريب الكوادر الفنية الوطنية، وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات مما يكون له الأثر الكبير في الحد من تكاليف المشروعات الممولة وضمان تنفيذها على أفضل وجه.

وتشير الإحصائيات إلى أن الصندوق قدم منذ إنشائه حتى مارس ٢٠١٤ ما مجموعه (١٥٣) منحة فنية بلغت قيمتها الإجمالية (٩١٢٣ و٩١) مليون دينار كويتي أي ما يعادل (٣١٠ و١٨) مليون دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بنوعية القطاعات التي اتجهت إليها قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع النقل على النصيب الأكبر من تلك القروض، يليه قطاع الطاقة، فيما جاء قطاع الزراعة في المركز الثالث، يليه قطاع المياه والصرف الصحي، ثم قطاع الصناعة.

ومن لغة الأرقام الى لغة الأموال، فقد حصلت الدول العربية على نصيب الأسد من قيمة قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية على مدى أكثر من خمسين عاما بقيمة بلغت حتى مارس ٢٠١٤ (٩١٨ و٢) مليون دينار كويتي / ٩٠٩٢٠ مليون دولار أمريكي /، فيما استحوذت دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي على (٩٥٠) مليون دينار كويتي / ٣ و٢٢٩ مليون دولار أمريكي /، وجاءت دول غرب أفريقيا في المركز الثالث بحصولها على قروض بلغت قيمتها الاجمالية (٥٠٦) ملايين دينار كويتي / ١ و٧٢٣ مليون دولار أمريكي /.

وتعد المغرب من أكثر الدول العربية استفادة من قروض الصندوق الكويتي للتنمية حيث حصلت منذ إنشاء الصندوق وحتى مارس ٢٠١٣ على (٣٧) قرصاً بقيمة اجمالية بلغت (٣٨٧ و٨١٥) مليون دينار كويتي، تلتها جمهورية مصر العربية بمجموع (٣٦) قرصاً بلغت قيمتها (٥٨٦ و٦٠٠) مليون دينار كويتي، وجاءت اليمن في المركز الثالث بمجموع (٣٣) قرصاً قيمتها الاجمالية (٩٥٣ و١١٨) مليون دينار كويتي.



وفي نطاق دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي، فقد احتلت جمهورية الصين الشعبية رأس الصدارة في عدد القروض المستفادة من الصندوق الكويتي للتنمية

ومن أبرز الأمثلة على تلك المؤسسات:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
- الصندوق الافريقي للتنمية
- البنك الأفريقي للتنمية
- مؤسسة التنمية الدولية
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- البرنامج الخاص لمساعدة الدول الأفريقية المتأثرة بالجفاف والتصحر

منح حكومة دولة الكويت

امتد نشاط الصندوق الكويتي للتنمية ليشمل كذلك جوانب أخرى تتعلق بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت، حيث يقوم الصندوق بمهام تقييم المشروعات التي تسهم المنح في تمويلها، إضافة إلى إدارتها ومتابعتها والتأكد من حسن سير تنفيذها.

التوزيع الجغرافي لمنح حكومة دولة الكويت المدارة من قبل الصندوق حتى ٣١ مارس ٢٠١٤

الدول	القيمة (مليون)		عدد الدول
	دينار	دولار	
دول وسط آسيا و اوربا	5,28	17,95	2
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2,60	8,86	1
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	6,98	23,75	3
الدول العربية	917,66	3120,05	41
دول غرب أفريقيا	30,87	104,97	21
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	5,89	20,02	5
المجموع	969,28	3295,60	73

التوزيع الجغرافي للمنح والمساعدات الفنية التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية حتى ٣١ مارس ٢٠١٤

الدول	العدد	المنح (مليون)		العدد	المعونات الفنية (مليون)	
		دينار	دولار		دينار	دولار
دول وسط آسيا وأوربا	16	5,31	18,05	3	0,77	2,62
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3	0,21	0,71	5	1,22	4,15
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	15	11,27	38,32	8	1,54	5,24
الدول العربية	77	67,72	230,25	18	5,95	20,23
دول غرب أفريقيا	25	3,32	11,29	9	1,92	6,53
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	17	3,40	11,56	5	0,75	2,55
المجموع	153	91,23	310,18	48	12,15	41,32

وقد استحوذت الدول العربية على النصيب الأكبر من هذه المنح بمجموع (٧٧) منحة فنية، يليها دول غرب أفريقيا بـ (٢٥) منحة، ثم دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا بمعدل (١٧) منحة.

أما في قطاع المعونات الفنية، فقد قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (٤٨) معونة بقيمة اجمالية بلغت (١٢٠١٥) مليون دينار كويتي أي ما يعادل (٤١٣٢) مليون دولار أمريكي، كان أيضاً للدول العربية الجزء الأكبر منها بـ (١٨) معونة، ثم دول غرب أفريقيا بـ (٩) معونات فنية، ثم دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي بـ (٨) معونات.

دعم المؤسسات الإنمائية

إضافة إلى القروض المباشرة والمساعدات والمنح الفنية، امتد نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ليشمل كذلك المساهمة نيابة عن دولة الكويت في موارد عدد من المؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف لتمكينها من مواصلة جهودها الإنمائية.

وقد بدأت عمليات الصندوق الفعلية في مكافحة وباء «عمى النهر» عام ١٩٧٤ وقد عدد المصابين بالمرض في دول غرب أفريقيا آنذاك بأكثر من ٢ مليون شخص، واكتمل انجاز البرنامج بنجاح كبير في نهاية عام ٢٠٠٢، حيث تم إنقاذ أكثر من ٥٠ مليون طفل من فقدان البصر عند الولادة، إضافة إلى حماية أكثر من ١٠٠ مليون شخص من الإصابة بالوباء.

ونتيجة لنجاح البرنامج في دول غرب أفريقيا، فإن هناك برنامجاً قائماً حالياً يهدف إلى التحكم في المرض في جميع دول القارة الأفريقية عند نهاية عام ٢٠١٥، وبدأ البرنامج في نهاية عام ١٩٩٦ لحماية أكثر من ١٠٠ مليون شخص معرضين للإصابة بالمرض في ٢٠ دولة.

كما ساهم الصندوق الكويتي للتنمية مساهمة فعالة في برنامج مكافحة مرض دودة غينيا حيث ساهمت جهود الصندوق مع جهود المنظمات الدولية الأخرى في القضاء عليه وتقليص أعداد المصابين من ٣,٥ مليون شخص إلى ١٠ آلاف شخص.

وساهم الصندوق الكويتي للتنمية في الجهود الدولية التي استهدفت تنظيف بحيرة كورلي في غانا من المواد الملوثة وإنشاء محطات لمعالجة المياه الملوثة، كما ساهم أيضا في احتواء آثار كارثة تشيرنوبيل التي نتجت عن انفجار المفاعل الروسي عام ١٩٨٦ إذ ساهم الصندوق في تمويل منظومة الحماية من آثار الكارثة.

وقد بلغ عدد منح حكومة دولة الكويت المدارة من قبل الصندوق حتى مارس ٢٠١٤ (٧٣) منحة موزعة على مختلف دول العالم بقيمة اجمالية بلغت (٩٦٩ و ٢٨) مليون دينار كويتي، اي ما يعادل (٣٢٩٥ و ٦٠) مليون دولار أمريكي.

وكعادتها احتلت الدول العربية المراكز الأولى في عدد المنح الحكومية وحصلت على (٤١) منحة، فيما جاءت دول غرب أفريقيا في المركز الثاني بـ (٢١) منحة حكومية.

دور إنساني في مكافحة الأوبئة

يساهم الصندوق الكويتي للتنمية بفعالية في برامج مكافحة الأوبئة والأمراض المتوطنة، ويساهم أيضا في مشروعات دعم القطاع الصحي في الدول النامية ويعطيها الأولوية.

ومن أبرز جهود الصندوق في هذا المجال دعمه لبرنامج مكافحة «وباء عمى النهر» في دول غرب أفريقيا. ويعتبر وباء «عمى النهر» من الأمراض الطفيلية الخطيرة الذي يؤدي بكثير من المصابين به إلى فقدان البصر فقداً تاماً، وقد سمي بذلك الاسم لأن الذبابة السوداء الصغيرة ناقله المرض تنتشر بالقرب من الانهار سريعة الجريان، حيث تضع بيضها وتتكاثر بين صخورها، وتبدأ دورة المرض حينما تتغذى الذبابة حديثة المولد على دم شخص مصاب فتصبح الذبابة بدورها مصابة به ثم تنقل المرض إلى أشخاص آخرين ويتفاقم المرض تدريجياً على مر السنوات.



الفصل الثالث



الكويت والأزمة السورية

مقدمة

تشهد الأزمة السورية في عامها الرابع تفاهماً مأساوياً على مختلف الأصعدة وارتفاعاً حاداً في عدد القتلى وخصوصاً بين الأطفال والنساء، وتزايداً في أعداد اللاجئين في ظل عدم وجود أية مبادرات تنهي مآسي الشعب السوري.

ونتيجة غياب حل يلوح في الأفق فإن المأساة الإنسانية في سوريا تزداد قتامة إلى درجة الكارثة والإبادة في أبشع صور انتهاك المواثيق والأعراف الإنسانية في العصر الحديث، فقد خلفت الأزمة حسب تقديرات الأمم المتحدة حتى نهاية العام ٢٠١٣ أكثر من ١٣٠ ألف قتيل وما يزيد على ١٠٠ ألف جريح وأكثر من ٣ ملايين لاجئ إلى جانب الآلاف الذين فروا ولم يُسجلوا.

ومع كل تحول في أحداث الأزمة كان الموقف الكويتي متطوراً معها ؛ ففي أغسطس ٢٠١١ اتجهت الكويت والسعودية والبحرين، ومن قبلها قطر، إلى سحب سفرائها، احتجاجاً على ما يجري في سوريا. وفي ٢٨ سبتمبر تقدمت الكويت والسعودية وقطر وليبيا والأردن والمغرب بمشروع قرار إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف طالب بتمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة له، والتي توثق انتهاكات النظام السوري.

وخلال مشاركة الكويت في مؤتمر جنيف الأول (مجموعة العمل حول سورية) الذي عقد في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، أكد بيان جنيف على ضرورة أن يتعاون كل من الحكومة السورية والمعارضة مع بعثة المراقبة الدولية على الأرض بشكل كامل، وأن يحصل المراقبون على حق الوصول إلى المعتقلين، إضافة إلى إتاحة حق التنقل الحر للصحافيين واحترام حق التظاهر السلمي، والتأكيد على أهمية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. واتفق المشاركون في المؤتمر على مجموعة من المبادئ التوجيهية لحل الأزمة السورية بطريقة سياسية، تضم إجراء انتخابات حرة من أجل تشكيل نظام سياسي يتصف بالتعددية والديموقراطية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون ومنح فرص متكافئة للجميع وضمان حقوق الأقليات.

واحتضنت الكويت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ أعمال المؤتمرات الأول والثاني للدول المانحة لإغاثة الشعب السوري.

وأعلن في تركيا في ٢٩ يوليو ولادة ما سمي (الجيش السوري الحر)، وهو تنظيم عسكري معارض أسسه عدد من الضباط المنشقين بقيادة العقيد رياض الأسعد.

وقررت عدة دول سحب سفرائها من دمشق، وقيدت الحكومة السورية حركة سفراء آخرين داخل سوريا، وازدادت وتيرة الجهود العربية والدولية لإنهاء الأزمة، كما ازدادت وتيرة العقوبات المفروضة على النظام.

وفي أغسطس دعت جامعة الدول العربية السلطات السورية إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والحملات الأمنية. قبل أن يصوت مجلس حقوق الإنسان في جنيف على قرار يدين العنف الذي تمارسه السلطات السورية ضد المحتجين، وعلى إرسال لجنة تقصي حقائق حول ما قيل عن ارتكاب السلطات فضائع تصل إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

وفي ٤ أكتوبر بدأ أكبر تحرك في مجلس الأمن الدولي منذ بدء الاحتجاجات، فقد طالبت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال بطرح مشروع قرار يدين النظام السوري لقمعه الاحتجاجات السلمية ويطلبه بوقف القمع واحترام حقوق الإنسان وبدء إصلاحات سياسية فورية، لكن روسيا والصين استخدمتا حق النقض (الفيتو) في وجهه مما أدى إلى إلغاء القرار.

واتخذت جامعة الدول العربية قراراً بأغلبية ساحقة يقضي بتعليق عضوية سوريا وإعطائها مهلة ثلاثة أيام للتوقيع على بروتوكول لإرسال مراقبين عرب إلى البلاد، لكن مع إصرار سوريا على عدم التوقيع فرضت عليها عقوبات اقتصادية عربية في ٢٧ نوفمبر.

وفي ١٩ ديسمبر وافقت الحكومة السورية على توقيع المبادرة بعد شهر ونصف الشهر من المهل والجدالات، ووصلت طلائع بعثة المراقبين إلى البلاد في ٢٢ ديسمبر وترأس البعثة محمد مصطفى الدابي.

تصاعد وتيرة المجازر

لم تكن الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٢ مختلفة عن سابقتها في عدد القتلى والمصابين والمعتقلين والنازحين واللاجئين، بل كانت أكثر دموية وعنفًا، وازدادت في تلك الفترة وتيرة الانشقاقات عن الجيش السوري والمؤسسات الرسمية. وشهدت أيضًا تسارعاً

وأكدت دولة الكويت على أن المجتمع الدولي لاسيما الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مطالب بنبذ خلافاته وتوحيد رؤاه للوصول الى حل للكارثة في سوريا التي طال أمدها ولا تلوح في الافق بوادر لنهايتها.

تطورات الأزمة السورية

شهد العام ٢٠١١ حراكاً شعبياً في عدد من الدول العربية كمصر وتونس وليبيا، قبل أن يحط رحاله في سوريا، ليبدأ هذا البلد العربي العريق صفحة جديدة في تاريخه حيث انطلقت شرارة الحراك الشعبي على شكل مظاهرات سلمية تطالب بالإصلاح من مدينة درعا لتنتشر وتتمدد الى باقي المدن والمحافظات السورية.

إلا أن النظام السوري استخدم القوة في مواجهة تلك المسيرات متسبباً في سقوط قتلى بشكل يومي، ولجأ في بداية الأحداث إلى إنكار وجود مظاهرات شعبية ضده، متهماً وسائل الإعلام بالكذب والتضليل، لكن بعد أن بدأت الانتقادات من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان تزداد حدة ومع تزايد تسليط الإعلام العالمي الضوء على مشاهد القمع والدمار والقتل والاعتقال، أعلن الرئيس بشار الأسد عن إجراءات إصلاحية.

وفي المقابل رأت المعارضة السياسية في الداخل والخارج، والناشطون في مناطق الحراك الشعبي، أن إصلاحات النظام ناقصة وشكلية، وأنها لم تطبق على أرض الواقع.

المواقف الإقليمية والدولية

دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في مايو ٢٠١١ الحكومة السورية للتعاون في تحقيق مستقل بشأن قتل المتظاهرين، واتفقت الدول الأوروبية على فرض عقوبات وتجميد أموال عدد من كبار المسؤولين الكبار في النظام السوري، وفرضت واشنطن عقوبات على الأسد بشأن حقوق الإنسان، وستة مسؤولين آخرين، قبل أن يتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على تشديد العقوبات لتشمل أيضاً الأسد.

وعقدت المعارضة السياسية الخارجية في الأول من يونيو أول مؤتمر لها في مدينة انطاليا التركية، وأسفر عن ولادة ائتلاف لقوى معارضة طالب الأسد بالاستقالة الفورية وتسليم السلطة إلى نائبه.

وفي الجانب الدولي، استخدمت روسيا والصين في ٥ فبراير حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لإحباط مشروع قرار يدين القمع في سوريا. وفي ١٦ فبراير تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بغالبية ١٣٧ صوتاً مقابل اعتراض ١٢ عضواً وامتناع ١٧ عضواً قراراً يدعو إلى الوقف الفوري لحملة القمع التي يشنها النظام السوري على المناهضين له.

وأعلنت الأمم المتحدة في ٢٣ فبراير تعيين كوفي عنان مبعوثاً خاصاً للمنظمة الدولية وجامعة الدول العربية إلى سوريا. وبدأ عنان بعد ذلك جولة من الزيارات المكوكية بين سوريا وعدد من دول الجوار والدول المؤثرة في الأزمة السورية، عقد خلالها محادثات مع المسؤولين فيها، إضافة إلى عدد من الممثلين للمعارضة السورية داخل البلاد وخارجها. وفي ٢١ مارس تبنى مجلس الأمن بالإجماع بياناً رئاسياً يدعم المساعي والجهود التي يبذلها عنان.

وفي ٢٧ مارس تم الإعلان عن قبول سوريا خطة عنان للسلام الرامية إلى إنهاء سفك الدماء في سوريا. وفي ١٤ إبريل أقر مجلس الأمن بالإجماع مشروع قرار يدعو إلى نشر بعثة مراقبين دوليين لرصد وقف إطلاق النار في سوريا. وفي ٢١ إبريل تبنى مجلس الأمن قراراً يقضي بإرسال ٣٠٠ مراقب إلى سوريا لمراقبة وقف إطلاق النار.

وعلى الصعيد السياسي الداخلي، جرت انتخابات برلمانية في ٧ مايو قاطعتها المعارضة السياسية الداخلية. وأعلنت الحكومة نتائج الانتخابات في ١٥ مايو قائلة إن نسبة مشاركة الناخبين بلغت ٥٠ في المئة.

وفي الأول من سبتمبر بدأت رسمياً مهمة الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً مشتركاً للأمم المتحدة والجامعة العربية بعد أن انتهت مهمة سلفه كوفي عنان. وقد دعا في ٢١ أكتوبر بعد لقائه الرئيس الأسد في دمشق كل أطراف النزاع في سوريا إلى وقف القتال خلال عيد الأضحى، وإعلانه في اليوم التالي قبول الحكومة السورية الالتزام بوقف إطلاق النار خلال عيد الأضحى، ووافقت المعارضة السياسية والمسلحة على ذلك، لكن تلك الهدنة سقطت مع أول أيام عيد الأضحى عندما سقط عشرات القتلى.

انتشار الجيش الحر وتشكيل الائتلاف الوطني

في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٢ أعلن (الجيش السوري الحر) المعارض نقل قيادته المركزية من تركيا التي استقر فيها منذ أكثر من عام إلى ما عرف باسم (المناطق المحررة) داخل

في المبادرات العربية والدولية بهدف التوصل إلى حل ينهي الأزمة المستفحلة، لكن تلك الجهود باءت بالفشل بسبب تعنت النظام وتغليب الحل الأمني على ما سواه، واستخدام روسيا والصين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي.

وفي ٧ فبراير، طلبت دول مجلس التعاون الخليجي من سفراء سوريا مغادرة أراضيها بشكل فوري، وأعلنت سحب سفرائها من دمشق. وفي ١٥ مارس أقفلت كل من السعودية وإيطاليا سفارتها في دمشق، وتبعتهما عدد من الدول العربية والأجنبية.

وارتفع معدل عدد القتلى إلى أكثر من مئة شخص يوميا، وحدثت عدد من المجازر بيد القوات السورية، ومن أشنع تلك المجازر مجزرة (الحولة) التي حدثت في ٢٦ مايو في ريف حمص وقتل فيها ذبحاً بالسكاكين نحو ١٠٨ أشخاص معظمهم من الأطفال، ومجزرة (التريمسة) في ريف حماة التي وقعت في ١٢ يوليو وأسفرت عن قتل نحو ٢٠٠ شخص بقصف مدفعي وجوي. وحدثت أيضا بعض التفجيرات التي أدت إلى خسائر بشرية كبيرة، أكبرها ما حدث في ١٠ مايو عندما قتل نحو ٥٥ شخصا وجرح نحو ٣٥٠ شخصا في حي القزاز بدمشق.

المبادرات العربية والدولية

في ٢٩ مارس ٢٠١٢ دعا القادة العرب في ختام قماتهم في بغداد إلى إجراء حوار بين الحكومة السورية والمعارضة التي طالبتها بتوحيد صفوفه، وطالبوا السلطات السورية بوضع حد للقمع وانتهاكات حقوق الإنسان.



المنطقة بسبب استنشاقهم لغازات سامة ناتجة عن هجوم بغاز الأعصاب.

وحدث الهجوم بعد ثلاثة أيام من وصول بعثة المفتشين الدوليين إلى دمشق. حيث قامت قوات من اللواء ١٥٥ التابعة للجيش السوري والمتمركزة في منطقة القلمون ابتداء من الساعة ٢:٢١ فجراً بإطلاق عشرات الصواريخ على مناطق مختلفة من مناطق الغوطة الشرقية، والجهة الشرقية من مدينة زملكا بدمشق، وعين ترما والمعضمية.

وفي أعقاب الهجوم طالبت العديد من الدول والمنظمات بفتح تحقيق ومعاينة المسؤولين عن المجزرة. وفي يوم ١٦ أيلول ٢٠١٣، صدر تقرير لجنة التفيتش التابعة للأمم المتحدة الذي أشار إلى أن غاز السارين أطلق بواسطة صواريخ أرض-أرض. وذكر التقرير أن الهجوم حدث في ساعة ضمنت إصابة أو مقتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص لأن درجة الحرارة تنخفض بين الثانية والخامسة صباحاً وهو ما يعني أن الهواء كان يتحرك لأسفل باتجاه الأرض.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: «هذه جريمة خطيرة ويجب تقديم المسؤولين عنها للعدالة في أقرب وقت ممكن»، كما وسبق أن قال بأن الرئيس السوري بشار الأسد «ارتكب كثيراً من الجرائم ضد الإنسانية، ويجب أن يحاسب على جرائمه».

ونتيجة الضغوطات الدولية أصبحت سوريا عضواً كاملاً في معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، وبدأت الحكومة السورية إرسال تفاصيل عن ترسانتها من الأسلحة الكيماوية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في لاهاي وذلك في إطار اتفاق روسي أمريكي للتخلص من ترسانة دمشق من تلك الأسلحة. وفي ٢٨ سبتمبر وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على مشروع قرار يلزم الحكومة السورية بتفكيك ترسانتها من الأسلحة الكيماوية.

الانتخابات الرئاسية

وفي ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ أعلن الرئيس السوري بشار الأسد خلال مقابلة تلفزيونية عدم وجود ما يمنع من ترشحه في الانتخابات الرئاسية.

وأعلن النظام أن موعد الانتخابات الرئاسية في ٣ يونيو ٢٠١٤ رغم استمرار عمليات القتل والقصف اليومي ونزوح الملايين من السوريين إلى الدول المجاورة.

سوريا. وشهدت حركة الانشقاقات العسكرية والدبلوماسية اتساعاً في تلك الفترة، وانشق عشرات الضباط من مختلف الرتب إلى تركيا والأردن.

أما تشكيل الائتلاف الوطني السوري المعارض، فقد جرى في ٩ نوفمبر، وتوصلت فصائل المعارضة السورية المجتمعة في العاصمة القطرية الدوحة إلى اتفاق مبدئي لتشكيل ائتلاف موحد يتولى قيادة المعارضة، وانتخب أحمد معاذ الخطيب رئيساً له ورياض سيف نائباً.

وفي ١٢ نوفمبر أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية اعترافها بالائتلاف الوطني باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري. وفي ١٩ نوفمبر حصل الخطيب على تصريح لإقامة مقر رئيسي مؤقت للائتلاف في العاصمة المصرية القاهرة. وفي ٢٠ نوفمبر أعلن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أنهم يعتبرون الائتلاف ممثلاً شرعياً للشعب السوري، وفي ١١ ديسمبر اعتبرت الولايات المتحدة أن الائتلاف هو الممثل الشرعي للشعب السوري.

مؤتمر جنيف

استضافت مدينة جنيف السويسرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ اجتماعاً لدول مجموعة العمل الدولي حول سوريا، وتم التأكيد على أي تسوية سياسية للأزمة السورية يجب أن تتضمن مرحلة انتقالية من خصائصها: توفير مستقبل يمكن أن يشارك فيه السوريون كافة، وتحديد خطوات واضحة وفق جدول زمني حاسم باتجاه تحقيق ذلك المستقبل، وأن تكون هذه التسوية قابلة للتحقق في مناخ من الأمن والهدوء والاستقرار للجميع، وأن يتم التوصل لهذه المرحلة الانتقالية بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء والعنف.

ولم تأت أعمال مؤتمر جنيف ٢ في يناير ٢٠١٤ بجديد إلا تواجد وفدين يمثلان المعارضة والنظام، ولم يتم التوصل إلى أية نتائج.

الهجوم الكيماوي على غوطة دمشق

أفاق العالم في صبيحة الأربعاء ٢١ أغسطس ٢٠١٣ على مجزرة كبيرة نفذتها قوات النظام السوري بحق المدنيين في الغوطة شرق دمشق، راح ضحيتها المئات من سكان

السياسة الكويتية تجاه الأزمة السورية

تمهيد: دبلوماسية الكويت الناجحة

استطاع صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بنظرته الحكيمة التعامل مع قضايا الكويت بما يصب في مصلحة الدولة والشعب، فقد استثمر خبرته الطويلة في العمل الدبلوماسي وعلاقاته الوطيدة مع مختلف دول العالم لإرساء دعائم قوية في علاقات الكويت ما أكسبها مكانة مرموقة إقليمياً ودولياً.

وبالإضافة إلى نجاحاته على المستوى الداخلي ورغبته في جعل الكويت تمضي قدماً في مسيرة التنمية، فقد حرص سمو الأمير على أن تكون السياسة الخارجية لدولة الكويت ذات طابع إنساني، وأن وتتسم بالاعتدال والحياد، حتى بات لها رصيد من المكانة والسمعة الخارجية الجيدة، وبنيت علاقات دبلوماسية قوية مع مختلف دول العالم.

ووضع سموه أسساً متينة لمدرسة الدبلوماسية الكويتية منذ نحو خمسين عاماً، أي منذ تسلمه لحقيبة الخارجية في العام ١٩٦٣م فأرسى قواعد دبلوماسية ميزت السياسة الخارجية الكويتية بالمواقف المعتدلة على جميع الأصعدة، والإسهامات الإيجابية لحل الكثير من الأزمات والمشكلات المحلية والإقليمية والعربية والدولية. ونجحت الكويت في سياستها بسبب المصداقية التي تحلّت بها.

وتعمل السياسة الخارجية الكويتية وفق استراتيجية منتظمة تقوم على انتهاج سياسات خارجية متوازنة، وتوثيق العلاقات الكويتية الإقليمية والدولية سواء مع الدول أو المنظمات، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية التي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة.

وما يميّز الدبلوماسية الكويتية مساعيها لاستقرار الأوضاع الإقليمية والخارجية، وحل الخلافات الإسلامية والعربية، والمساهمة في تماسك وأمن منطقة الخليج العربي، ومعالجة أي تهديدات تضر بالوضع الداخلي، والالتزان في التعامل مع القضايا المختلفة.

وحذرت المعارضة السورية من إمكانية إقامة انتخابات رئاسية في ظل الظروف الراهنة في البلاد، وتساءل الائتلاف الوطني السوري المعارض عن كيفية إجراء انتخابات ونصف الشعب مهجر و٦٠ إلى ٧٠ في المائة من البلاد خارج سيطرته.

وأعلن رئيس مجلس الشعب (البرلمان) السوري محمد اللحام أن بشار الأسد حقق فوزاً ساحقاً في انتخابات الرئاسة وحصل على ٨٨,٧ في المئة من الأصوات في الانتخابات.

وفي المقابل قال الاتحاد الأوروبي إن تلك الانتخابات غير مشروعة وتقوض الجهود السياسية لإيجاد تسوية لهذا الصراع. أما الولايات المتحدة التي قالت مراراً إن الأسد فقد شرعيته عندما رد بالقوة على الاحتجاجات التي خرجت إلى الشوارع فرأت أن الانتخابات لم تغير شيئاً.

مؤتمر أصدقاء سوريا

أعربت دولة الكويت منذ انعقاد أول مؤتمر لمجموعة أصدقاء سوريا في فبراير ٢٠١٢ بتونس عن أملها بأن يساهم في تحقيق تطلعات الشعب السوري.

وضم مؤتمرات أصدقاء سوريا مجموعة من الدول والهيئات في محاولة لإيجاد حل للأزمة السورية، بعيداً عن مجلس الأمن الذي استخدمت فيه روسيا والصين حق النقض (الفيتو) مراراً ضد أي مشروع قرار خاص بسوريا.

ومن خلال تلك المؤتمرات الدورية بحث وزراء خارجية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عربية وإسلامية دعم المعارضة السورية وتقديم معونات إنسانية للمناطق المتضررة في سوريا، لكن مع غياب خطط للتدخل العسكري، ركز المؤتمر على المعونات الإنسانية.

وفي يناير ٢٠١٤ رحب البيان الختامي لمجموعة أصدقاء سوريا التي اجتمعت في باريس بمبادرة دولة الكويت لاستضافة المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا. ودعا جميع البلدان الى تعبئة مواردها المالية من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية داخل سوريا ومن ضمنها في المناطق المحررة والمتنازع عليها والمحاصرة وفي بلدان المنطقة التي تستضيف الأعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين.

مؤتمر المانحين في ضيافة الكويت

جاءت استضافة الكويت للمؤتمرين الأول والثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا تأكيداً على الدور الإنساني الذي يميز السياسة الخارجية الكويتية، فقد أعلن سمو الأمير خلال القمة الخليجية الـ ٣٣ التي عقدت في المنامة في ديسمبر ٢٠١٢ عن استضافة دولة الكويت للمؤتمر الأول.

وفي ٣٠ يناير ٢٠١٣ افتتح سموه أعمال المؤتمر بمشاركة ٥٩ دولة على مستوى قادة ورؤساء الدول وممثلهم ورؤساء الحكومات ووزراء وعدد من كبار المسؤولين و١٣ منظمة ووكالة وهيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومعنية بالشؤون الإنسانية والاعاثية واللاجئين.

وتبدي الكويت دعمها الكبير لجهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين، والالتزام بالشرعية الدولية، والتعاون الإقليمي والدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة عدم الانحياز وغيرها. هذا بالإضافة إلى المساهمة والتعاون مع مؤسسات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية.

وخلال القمم العربية والاقتصادية والخليجية وغيرها من اللقاءات الدولية؛ برزت الدبلوماسية الكويتية التي أرسى أسسها سمو الأمير من خلال سعيها لاتخاذ قرارات تعود بالفائدة على الإنسان وخصوصاً الإنسان العربي، وتطلعاتها نحو المستقبل الاقتصادي للبلدان العربية، ولم تحمل ملفات وقضايا الكويت فحسب بل أيضاً اهتمت بهوموم الدول الفقيرة ورسائل السلام والدعوة للتنمية الاقتصادية، وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول الخليجية والعربية.

الكويت مع الشعب السوري

منذ بداية الأزمة السورية أعلنت دولة الكويت مراراً وتكراراً أنها مع الشعب السوري قلباً وقالباً، ورفضت المجازر والقمع والتعذيب والتعدي على الأبرياء، ولم تسكت حينما رأت ما شهدته الغوطة من استخدام السلاح الكيماوي في أغسطس ٢٠١٣، وسارعت إلى تأييد أي عمل دولي قانوني يحاسب هذا الخروج على القانون، ويعاقب من يقف وراءه، كما أكدت على ضرورة حل الأزمة بما يحقق سلامة الشعب السوري ويحقق تطلعاته المشروعة.

ولأن العمل الخيري الكويتي يشكل إحدى الركائز الفعالة للسياسة الخارجية للبلاد، كانت السياسة الكويتية سباقة إلى استضافة أكثر من مؤتمر إنساني لمساعدة الشعب السوريين، وكانت تلك المبادرات والجهود محط إشادة دولية، ومحل ثناء من الأمم المتحدة. ويضاف إلى ذلك النشاط الخيري الذي يقوم به الهلال الأحمر الكويتي والجمعيات الخيرية الكويتية التي عملت على إغاثة اللاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا وغيرها.



وقد أعلنت المنظمات الدولية غير الحكومية المانحة للشعب السوري تعهداً بتقديم أكثر من ٤٠٠ مليون دولار لدعم اللاجئين السوريين الذين يعانون أوضاعاً إنسانية مأساوية جراء الأزمة في سوريا. وبلغت مساهمات الجمعيات الخيرية الكويتية في المؤتمر ١٤٢ مليون دولار.

وفي ١٥ يناير ٢٠١٤ انطلقت في الكويت أعمال المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا بمبادرة كريمة من سمو الأمير واستجابة لنداء أطلقه السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون.

وأعلن سمو الأمير تبرع دولة الكويت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من القطاعين الحكومي والأهلي وذلك لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري الشقيق.

وأشاد سمو أمير البلاد في كلمة الافتتاح بموقف أبناء الكويت الأوفياء الذين جبلوا على حب الخير والعطاء لإغاثة المنكوب ونجدة المحتاج ماضياً وحاضراً وتفاعلهم مع النداءات الإنسانية لإغاثة المتضررين والمعوزين في كافة أنحاء العالم.



وأعلن صاحب السمو تبرع دولة الكويت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري. ووجه في كلمته الافتتاحية نداء مخلصاً إلى أعضاء مجلس الأمن بأن يضعوا المعاناة اليومية للشعب السوري وآلام لاجئيهم ومشرديه نصب أعينهم وفي ضمائرهم حين يناقشون تطورات هذه المأساة الإنسانية أن يتركوا أية اعتبارات لاتخاذ قراراتهم جانباً.

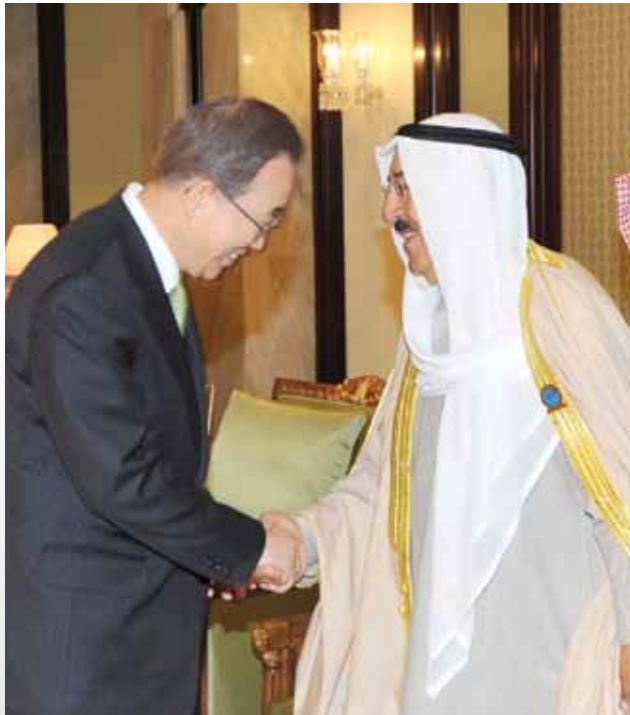
وتجاوزت قيمة التعهدات التي أعلنها رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر ١,٥ مليار دولار منها ٣٠٠ مليون دولار قدمتها دولة الكويت وقد التزمت بتعهداتها كاملاً إلى المنظمات الدولية المعنية.

واستضافت الكويت أيضاً المؤتمر الدولي الثاني للمانحين، وقبل انطلاق أعماله وجّه سمو الأمير نداء استغاثة إلى المواطنين وضيوف الكويت المقيمين على أرضها وجمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشخصيات الاعتبارية إلى المسارعة في المشاركة في الحملة الوطنية لمسيرة الخير والعطاء لإغاثة أبناء الشعب السوري داخل سوريا وخارجها من اللاجئين والمشردين للتخفيف من معاناتهم المأساوية.

الكويت مركز إنساني عالمي

بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها الكويت وأميرها في الجانب الإنساني على مستوى العالم، ومنها استضافتها للمؤتمرين الأول والثاني للمانحين لدعم الشعب السوري، جاء وصف السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون للكويت بأنها «مركز إنساني عالمي، وأن سمو الأمير قائداً للإنسانية» تأكيداً على الدور الإيجابي الرائد لدولة الكويت الإنساني.

وتوجه بان كي مون خلال كلمته في اختتام مؤتمر المانحين الثاني في يناير ٢٠١٤ بالشكر لسمو الأمير وتقديره لمساهمة دولة الكويت التي شجعت الأسرة الدولية على المساهمة بسخاء في المؤتمر.



ووصف السكرتير العام للأمم المتحدة سمو أمير الكويت بأنه «قائداً إنسانياً»، وقال إن «صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لعب دوراً مهماً على الصعيد الإنساني ما جعل من الكويت مركزاً إنسانياً عالمياً».



كما أشاد بالمقيمين على أرض الكويت الطيبة وبكافة جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني وبالقطاع الخاص والشخصيات الاعتبارية وبتجاوبهم مع نداء الاستغاثة الذي أطلقه سموه من أجل إغاثة الأشقاء في سوريا، داعياً إياهم إلى مواصلة مد يد العون لهم.

ومن جانبه أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون أن إجمالي قيمة التعهدات المقدمة من الدول المشاركة بالمؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا بلغ ٢,٤ مليار دولار معرباً عن تقديره لمساهمة دولة الكويت.

وقال إن مؤتمر الكويت جسّد أهمية التعاون البشري والاهتمام البناء بمستقبل المنطقة والعالم. وأوضح بان أن المبلغ الذي جمع مخصص لتمويل الأولويات الطارئة وتخفيف وطأة المعاناة الإنسانية جراء الأزمة السورية وفي مقدمتها الغذاء والدواء ومعالجة الصدمات النفسية التي تعرض لها السوريون إضافة إلى تنظيم حملات التعليم والتلقيح للأطفال وتوفير الملاجئ الطارئة للاجئين والمياه الصالحة للشرب.

وما يميز عمل تلك الجمعيات هو التنسيق المستمر مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة لتوجيه تلك المساعدات إلى مستحقيها. فقد أكدت جمعية الهلال الأحمر الكويتي في فبراير ٢٠١٢ أنها على اتصال مستمر مع الجمعيات الوطنية والدولية للعمل على إغاثة المنكوبين السوريين جراء الأوضاع الإنسانية الصعبة التي تشهدها بلادهم.

وأشارت الجمعية إلى أهمية متابعة تطورات الوضع الإنساني في سورية وتوصيل المساعدات لكل الأطراف سواء داخل سورية او في الدول المجاورة لها ومخيمات النازحين والذين تضرروا من جراء الأحداث المؤسفة التي تتعرض لها بلادهم حالياً وذلك من خلال وضع خطة عمل تفصيلية لإيصال المساعدات.

وأوضحت أن لديها التزام رئيسي بالمعايير الدولية من خلال النداءات الدولية التي يطلقها الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر أو المنظمات الإنسانية لمساعدة الدول التي تتعرض للكوارث، وأن الهلال الأحمر الكويتي حريص على تقديم كل أشكال الدعم الانساني والخيري لكافة شعوب العالم التي تتعرض للأزمات والكوارث في مختلف دول العالم.

وأضاف «انا أصفق لحكومة وشعب الكويت وأعربُ مجدداً عن فائق الامتنان كما أتقدم بالشكر إلى جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ودول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة والكثير من الجهات المانحة الأخرى والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية وفي مقدمتها الهلال الأحمر والصليب الأحمر الذين ساعدوا المتضررين من الأزمة السورية».

صور من المساعدات الكويتية

كشفت الأزمة السورية عن مدى تعاضد مؤسسات وجمعيات الكويت الخيرية للمساهمة في إغاثة الشعب السوري، إذ تقوم الجمعيات الخيرية بإرسال حملات إغاثة عدة إلى دول جوار سوريا وهي لبنان والأردن وتركيا، وتشمل برامج غذائية وتعليمية وصحية ونفسية عديدة ومشروع الرغيف ومشروع البطاقة التموينية. إلى جانب مشاريع موسمية مثل حملات إفطار الصائم في شهر رمضان وحملات كسوة العيد لإدخال الفرحة والسرور على قلوب الأطفال وأهاليهم.



ولم تقتصر المساعدات الكويتية على دول جوار سوريا، بل امتدت إلى دول أخرى، وقدمت الهيئة الخيرية ١٠٠ ألف دولار لمساعدة اللاجئين السوريين الذين نزحوا إلى أرمينيا بسبب الاحداث في سوريا.

وفي يناير ٢٠١٣ أطلقت الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية مشروع تجهيز حوالي ألف «كرفان» ومدها بخدمات البنية التحتية وتخصيصها لأسر سورية لجأت إلى الأردن بتكلفة تبلغ حوالي ٤٢ مليون دولار، والذي يتضمن مدرستين ومركز صحي ومسجد ينفذ بالتنسيق مع جهات أردنية ومع السفارة الكويتية لدى الأردن.

وسلمت دولة الكويت في نفس الشهر للأمم المتحدة مساهمات مالية قدرها سبعة ملايين دولار دعماً للجهود التي تبذلها المنظمة ووكالاتها المتخصصة للتخفيف من معاناة اللاجئين السوريين خارج سوريا والمشردين داخلها. وتوزعت المساهمات إلى مليوني دولار إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومليون دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومليون دولار إلى برنامج الأغذية العالمي ومليون دولار إلى مفوضية شؤون اللاجئين.

وجاءت تلك المساهمات تنفيذاً للقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الكويتي أواخر نوفمبر ٢٠١٢ حين أعلنت الكويت التبرع بـ ٢٠ مليون دولار خصصت منها خمسة ملايين لجمعية الهلال الأحمر الكويتي وخمسة ملايين للهيئة الخيرية الإنسانية و١٠ ملايين دولار للمنظمات والوكالات الدولية. وثلاثة ملايين دولار إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات دولية أخرى.

وقبيل انعقاد مؤتمر المانحين الدولي الأولي، استضافت الكويت في ٢٩ يناير ٢٠١٣ مؤتمر المنظمات الخيرية غير الحكومية لدعم الشعب السوري، وأعلن أن حجم التعهدات التي التزمت بها الجمعيات المشاركة بلغ ١٨٣ مليون دولار أمريكي من بينها ١٠٠ مليون دولار التزمت بها جمعيات خيرية كويتية منضوية تحت الجمعية الكويتية للإغاثة.

وفي ٢٠ فبراير ٢٠١٣ تبرعت دولة الكويت لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) بمبلغ مليوني دولار دعماً لاطفال سوريا النازحين داخل البلاد واللاجئين خارجها.

وحين دعت الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية إلى إطلاق حملة شعبية لإغاثة الشعب السوري، أعلن سمو الأمير في مارس ٢٠١٢ عن التبرع باسمه وباسم أسرة آل الصباح بمبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي لإغاثة المتضررين ودعمًا للحملة، وذلك في تأكيد واضح على النظرة الإنسانية والمشاركة الوجدانية للشعب الكويتي وقيادته في الأعمال الخيرية. وقد بلغت حصيلة التبرع نحو ١١٧٥ مليون دولار.

وفي ديسمبر ٢٠١٢ أعلنت الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية أن سمو الأمير أصدر توجيهاته السامية إلى مجلس الوزراء بتخصيص خمسة ملايين دولار لإغاثة الشعب السوري المنكوب عبر الهيئة الخيرية لتضاف إلى الحملة التي دشنتها الهيئة منذ اندلاع الأزمة السورية (النخوة يا أهل الكويت... سوريا تتاديكم) بتوجيهات سموه ونفذت العديد من البرامج الاغاثية والصحية والتعليمية والنفسية في مناطق النازحين السوريين في الأردن وتركيا ولبنان.



وقد بلغت تبرعات الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية للاجئين السوريين ٣٠ مليون دولار خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وتضمنت مساعدات عينية ونقدية تبرعت بها دولة الكويت.

وفي يونيو ٢٠١٣ تم افتتاح قرية الكويت النموذجية بمدينة كلس التركية لإغاثة اللاجئين السوريين وقد أنشئت بتبرع من حكومة الكويت وبتعليمات مباشرة من سمو الأمير وبإشراف السفارة الكويتية لدى تركيا بالتعاون مع الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية ومنظمة الإغاثة التركية.

وتتميز القرية بتكاملها من حيث التجهيزات للاجئين السوريين في تركيا الذين يعانون مأساة الغربة ومشكلات البرد والحر والفقر والتشرد.



وفي أكتوبر ٢٠١٣ افتتحت الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية في مخيم الزعتري شمالي الأردن قرية نموذجية خاصة باللاجئين السوريين، مقدمة بمكرمة من سمو الأمير.

وفي ١٣ يناير ٢٠١٤ وجه سمو الأمير نداء استغاثة إلى إخوانه وأبنائه المواطنين الكرام نساء ورجالاً شبيهاً وشباباً وإلى ضيوف الكويت المقيمين على أرضها الطيبة عرباً وأجانب وإلى جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني وإلى القطاع الخاص والشخصيات الاعتبارية.

ودعا فيه إلى المسارعة في المشاركة في الحملة الوطنية لمسيرة الخير والعطاء لإغاثة الاخوة أبناء الشعب السوري الشقيق داخل سوريا وخارجها من اللاجئين والمشردين للتخفيف من معاناتهم المأساوية، مبتهلاً سموه للمولى عز وجل أن يعين الشعب السوري الشقيق على تجاوز محنته القاسية وأن يرفع معاناته التي طال مداها وأن يعيد الأمن والاستقرار إلى ربوع سوريا الشقيقة.



وافتح سفير دولة الكويت لدى الأردن الدكتور حمد الدعيح في مارس ٢٠١٣ عيادتي (أسنان ونسائية) مخصصتين لأسر سورية لاجئة في الأردن وسلم هذه الأسر مساعدات نقدية وعينية ممولة من رابطة طلبة كلية الطب (جامعة الكويت) بالتعاون مع حملة البنيان الكويتية لإغاثة الجرحى والأسر السورية في الأردن في إطار مشروع تنفذه جمعية الرحمة العالمية (الكويت).

وأعلن رئيس الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الدكتور عبدالله المعتوق عن مشروع تجهيز ٢٠٠٠ بيت جاهز وستة مدارس و أربعة مساجد وثلاثة مستوصفات للاجئين السوريين في تركيا والأردن.

وتبرعت الكويت في ابريل ٢٠١٣ بمبلغ ٥٣ مليون دولار لمنظمة اليونيسيف لمساعدة الأطفال السوريين داخل سوريا واللاجئين في دول الجوار وبـ ١٥ مليون دولار للأونروا لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على تحمل ما يواجهونه من معاناة في سوريا. وذلك تنفيذاً للتعهد الذي أعلن عنه سمو الأمير في المؤتمر الدولي الاول للمانحين الذي عقد في الكويت.

وفي مايو ٢٠١٣ افتتحت الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية وحدة علاج فيزيائي لعلاج النازحين السوريين في مدينة طرابلس شمال لبنان، حيث أنشئت الوحدة بتبرعات كويتية بلغت البالغة ٣٢٠ ألف دولار امريكي.

واستجابة لنداء الأمير تبرع اتحاد مصارف الكويت بمليون دولار للمشاركة في الحملة الوطنية لإغاثة اللاجئين والمشردين السوريين داخل سوريا وخارجها. فيما أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن تنظيم مهرجان خيري كبير لمؤازرة الشعب السوري في محنته تلبية لنداء سمو الأمير.

وفي ٢١ يناير ٢٠١٤ أعلنت الجمعية الكويتية المشتركة للإغاثة أن إجمالي التبرعات لدعم الشعب السوري في حملة (النداء الإنساني) التي أقيمت بالتعاون مع وزارة الاعلام وتلفزيون الكويت بلغت ٩,٤٩ مليون دولار وسط تفاعل مميز من عدد كبير من الجمعيات الخيرية الكويتية وجمعيات النفع العام.

وأطلقت جمعية الهلال الأحمر الكويتي في فبراير ٢٠١٤ المشروع الثاني لغسيل الكلى للمرضى من النازحين السوريين في لبنان، ويشمل إعانة عدد من المرضى من النازحين السوريين المصابين بالقصور الكلوي المزمّن لمدة ستة شهور من خلال توفير فلاتر غسيل دم والأمصال والأدوية واللوازم الطبية للمرضى بالتنسيق مع إدارة المستشفى والصليب الأحمر اللبناني.



وما إن أطلق سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد نداءه لإغاثة الشعب السوري حتى انبرى الجميع للعمل على تلبية هذا النداء، فقد تلقفت الاوساط السياسية والخيرية دعوته الكريمة بكل الحماس لجمع أكبر قدر ممكن من التبرعات المادية والعينية دعماً للشعب السوري في محنته ورفعاً لمعاناته.

وجاء هذا النداء تأكيداً على دور دولة الكويت الرائد والسباق في العمل الخيري والذي جبل عليه أهل الكويت، ولاقى نداء سمو أمير البلاد ترحيباً واسعاً محلياً وإقليمياً ودولياً خصوصاً أنها سبقت انعقاد المؤتمر الدولي الثاني للمانحين.

وفي هذا الصدد دعت الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية ١٦٥ منظمة إنسانية وشخصية خيرية و٧٠ جمعية خيرية من الكويت وخارجها لحضور مؤتمر المنظمات غير الحكومية المانحة للشعب السوري على هامش المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا. إذ تعهدت المنظمات المشاركة بتقديم نحو ٤٠٠ مليون دولار، وبلغت مساهمات الجمعيات الخيرية الكويتية في المؤتمر ١٤٢ مليون.

وقد أطلقت جمعيات خيرية كويتية حكومية وغير حكومية نداء للمساهمة في بناء عشر مدن سكنية للاجئين السوريين في دول الجوار لسوريا بتكلفة ٤٠ مليون دينار كويتي (ما يعادل ١٤٢ مليون دولار). إلى جانب مشروع الهيئة الخيرية لإنشاء مدينة سكنية للاجئين السوريين تضم ٢٠٠٠ منزل مزودة بخدمات تعليمية وطبية وذلك بتوجيهات كريمة من سمو أمير البلاد.



المؤتمر الدولي للمانحين والمساهمة السخية للهيئات التابعة للأمم المتحدة والتي هي بأمس الحاجة إلى اموال من أجل تعزيز عملياتها الإنسانية في سوريا والدول المجاورة.

وقالت اموس «أود أن أخص بالشكر سمو أمير البلاد وأعضاء الحكومة والشعب الكويتي على دعمهم الكبير».

بدورها أكدت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيما باحوس أن الكويت الأكثر سخاء بين الدول المانحة ولعبت دوراً قيادياً في التنسيق والمساهمة في الاستجابة الدولية للأزمة الإنسانية السورية في السنوات الأخيرة حيث استضافت مؤتمرين دوليين رئيسيين لجمع التبرعات وأوفت بتعهداتها، وساهمت بـ ٣٠٠ مليون دولار في الاستجابة الشاملة للأمم المتحدة في العام ٢٠١٣ و ٥٠٠ مليون دولار في العام ٢٠١٤.

واعتبرت أن دور دولة الكويت القيادي في الاستجابة الإقليمية والدولية للأزمة السورية مثالي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشكر الكويت على مساهماتها السخية لتحقيق هدفنا المشترك بمستقبل أفضل للشعب والأقليات السورية في الدول المجاورة.

من جانبه أشاد مدير مكتب وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (اونروا) في نيويورك ريتشارد رايت باستضافة دولة الكويت لمؤتمر المانحين، وأعرب عن امتنان (الاونروا) لمبادرة سمو أمير البلاد الإنسانية مهمة جدا لسمو أمير البلاد ودولة الكويت.

وأشار إلى أن الاونروا استفادت من تبرعات مهمة جداً قدمتها دولة الكويت بما في ذلك تبرعاتها لقطاع غزة المحاصر

وأعلنت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن دولة الكويت تعتبر من أهم وأكبر المانحين إلى جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في الجهود المبذولة لإغاثة النازحين السوريين، لافتة إلى الدعم الانساني الكبير الذي تقدمه دولة الكويت إلى جانب المجتمع الدولي.

وقالت المنسقة الإعلامية في المفوضية العليا للاجئين في بيروت جوال عيد إن دولة الكويت ساهمت مساهمة كبيرة في دعم البرامج الإنسانية التي وضعتها المفوضية العليا

وبمساهمة كويتية افتتحت المملكة الأردنية في ابريل ٢٠١٤ مخيم (الأزرق) للاجئين السوريين المقام بتكلفة إجمالية بلغت ٤٥ مليون دولار.

وفي مايو ٢٠١٤ أعلن المركز الكويتي لإغاثة النازحين السوريين التابع لوقف مساجد الكويت بالتعاون مع بيت الزكاة إطلاق أكبر مشروع لكفالة تعليم ٨٠٠٠ من الأطفال السوريين النازحين إلى لبنان في ١٦ مدرسة. كما افتتحت الهيئة الخيرية الإنسانية في مخيم الزعتري شمال الأردن قرية نموذجية ثانية خاصة باللاجئين السوريين، بسعة ألف كردفان «منزل متنقل»، مقدمة بمكرمة من سمو الأمير.

وأعلنت جمعية الرحمة العالمية في عن افتتاح مخيم للنازحين السوريين في منطقة الريحانية شمالي لبنان بتكلفة بلغت نحو ٦٠ ألف دينار كويتي.

وكشف رئيس الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المستشار بالديوان الاميري الدكتور عبدالله المعتوق عن عزم الكويت تقديم ألف وحدة سكنية مع كامل خدماتها للاجئين السوريين في لبنان.

وتطول قائمة الجهود الإنسانية الكويتية المبذولة سواء الشعبية أو الرسمية ولا يسع المجال لذكر جميعها، فمنذ بدء الأزمة السورية في مارس ٢٠١١ هبت المؤسسات والجمعيات الخيرية العديدة وأهل الخير في دولة الكويت للاستجابة للنداء الإنساني لإغاثة الشعب السوري، وما زالت تلك الجهود مستمرة بتوجيهات سامية من سمو أمير البلاد.

إشادة عالمية بمواقف الكويت الإنسانية

حظيت المساهمات والمبادرات الكويتية الإنسانية لإغاثة الشعب السوري بإشادة كبيرة على المستويين الإقليمي والعالمي، فقد كانت دولة الكويت سباقة في هذا المجال وبذلت جهودا كبيرة فيه ممثلة بسمو الأمير ومؤسسات الدول والجمعيات الأهلية الخيرية وغيرها. كما أثنت شخصيات كويتية وعربية معنية بالعمل الإنساني والخيري بمواقف سمو الأمير الإنسانية من أجل اغاثة الشعب السوري.

وفي هذا الصدد أعربت مسؤولة الإغاثة الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري أموس عن بالغ شكرها لسمو الأمير والحكومة الكويتية والشعب الكويتي للوفاء بتعهداتهم في

سوينج بالشكر والتقدير لسمو أمير البلاد على قيادة سموه العالمية للقضايا الإنسانية في المجتمع الدولي وتحديدًا للدعم الكبير الذي يقدمه لحل الأزمة في سوريا.

وأشار إلى أن المنظمة الدولية للهجرة هي أول من كرم سمو أمير البلاد في عام ٢٠١٢ عندما سلمته ميدالية المنظمة والتي تمنح للقادة وزعماء الدول تقديراً لعطاءات سموه الإنسانية.

وأوضح «أن الكويت تعيش في منطقة حساسة وعانت في السابق من ظروف صعبة» لذلك فهي تستشعر أهمية تقديم المساعدة للدول التي تعاني من الأزمات والكوارث «ونحن نشكرها ونقدر دور سمو الأمير في هذا الشأن».

وبعث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون برقية شكر إلى رئيس الهيئة الخيرية الإنسانية العالمية ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المستشار بالديوان الأميري الدكتور عبدالله المعتوق على دوره الكبير في إنجاح أعمال مؤتمر المنظمات غير الحكومية المانحة للشعب السوري الذي سبق عقد المؤتمر الدولي لدعم الوضع الإنساني في سوريا الذي استضافته دولة الكويت في يناير ٢٠١٤ استجابة لدعوة من الأمم المتحدة.

وقال «أقدر الجهود المخلصة التي بذلتها دولة الكويت وحرصها على دعم هذه المبادرة الإنسانية».

من ناحيته أشاد الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر بجهود جمعية الهلال الأحمر الكويتي باعتبارها من أهم الأذرع الإنسانية لدولة الكويت. ووصف وكيل الأمين العام لخدمات البرامج في الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والتر كوت الجمعية بالعلامة البارزة في ساحات العطاء الإنساني بفضل تحركاتها الميدانية السريعة في جميع الساحات والمناطق، حيث قامت بأدوار إقليمية وعالمية كبيرة وفاعلة في مجال الإغاثة وتوصيل المساعدات الإنسانية لاسيما للاجئين السوريين في دول الجوار لسوريا.

للاجئين بالتعاون مع شركائها الدوليين لدعم النازحين من أبناء الشعب السوري معربة عن أملها في استمرار هذا الدعم.

كما أبدى الممثل الاقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين السفير محمد الدايري إشادته بالموقف الريادي والرائع لدولة الكويت وأميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لاستضافته مؤتمري الأمم المتحدة الاول والثاني للدول المانحة لدعم الشعب السوري.

ووصفت المسؤولة الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ماريا كالييفيس جهود الكويت لحل الازمة السورية بالنموذج الذي لا بد أن يحتذى به على مستوى العالم لاستجابتها الإنسانية طوال مراحل الازمة.

وقالت «أشكر دولة الكويت قيادة وحكومة وشعباً لوقوفها وتصديها ومساعدتها لحل هذه الازمة وبالنيابة عن اليونيسف والعاملين فيها والاطفال وأسرههم نشكر الكويت على كرمها».

بدورها اعتبرت المنظمة الدولية للهجرة أن مساعي دولة الكويت لحث المانحين على دعم مشاريع التعامل مع الوضع الإنساني في سوريا «الأكثر نجاحاً» في تاريخ الأمم المتحدة، وأن مساهمات دولة الكويت جعلت منها أكبر خمسة مساهمين في الاستجابة للأزمة السورية.

وثمّنت منظمة الصحة العالمية دور دولة الكويت كمساهم كبير يدعم جهود المنظمة لتوفير الأدوية واللقاحات الضرورية في إطار سعيها للوصول إلى الناس المعرضين للمخاطر التي تسببت فيها الازمة السورية.

وقال المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط الدكتور علاء الدين العلوان إن «دولة الكويت أدت دوراً كبيراً كمساهم بدعم جهود المنظمة في رصد الأمراض وتلقيح الأطفال وتوفير الأدوية واللقاحات والمعدات الجراحية والطبية في المستشفيات والمراكز الصحية التي يصعب الوصول إليها».

وتوجّه المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة وليام لاسي

الملحق

كلمة سمو الأمير في افتتاح المؤتمر الدولي الأول للمانحين بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو

أصحاب المعالي والسعادة

معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون

معالي أمين عام منظمة التعاون الاسلامي

معالي أمين عام جامعة الدول العربية

معالي أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني بداية أن أرحب بكم في دولة الكويت شاكراً لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون مبادرته بالدعوة لعقد هذا المؤتمر الدولي الهام رفيع المستوى للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا والذي يأتي في إطار الجهود الدولية الحثيثة للمساهمة في التخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري الشقيق في ظل أزمة مستمرة لأكثر من اثنين وعشرين شهراً مقدراً لتبنيكم الدعوة و متمنياً لأعمال المؤتمر كل التوفيق والنجاح.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو

تأتي استضافة بلادي الكويت لهذا الاجتماع الهام بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة واستجابة لمبادرة مقدره من معالي الامين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون إيماناً منها بضرورة دعم كافة الجهود والمسااعي الدولية لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الاستقرار العالمي وتزعزع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكثير من دول العالم.

أصحاب الجلالة والفضامة والسمو

إن ما تضمنه تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الأخير عن وضع القطاع الزراعي في سوريا يؤكد حجم تلك الكارثة فقد أكد التقرير بأن دماراً كبيراً قد لحق في البنية التحتية لقطاع الزراعة في سوريا وأن إعادة إعمارها سيحتاج إلى وقت وجهد كبيرين حيث انخفض إنتاج سوريا من القمح إلى ما دون الخمسين بالمائة وإن المزارعين هناك غير قادرين على جمع ما تبقى من محاصيلهم الزراعية بسبب انعدام لأمن ونفاذ الوقود مما يضاعف من المأساة الإنسانية ويحرم هؤلاء المزارعين من مصدر رزقهم.

إن هذه الحقائق والأرقام تضع على عاتقنا مسؤوليات جسام وتدفعنا إلى العمل وبأقصى طاقة ممكنة لمواجهة تلك الكارثة والإسراع لحقن دماء أشقائنا والحفاظ على ما تبقى من بنية تحتية لبلدهم.

إن تلك الكارثة الإنسانية والحقائق المزرعة والواقع الأليم سببه تجاهل النظام لمطالب شعبه العادلة وعدم قبوله بالمبادرات الإقليمية والدولية الساعية إلى إنهاء هذه الكارثة.

ومما يضاعف من معاناة أبناء الشعب السوري أن أفق هذه الازمة لا يلوح به بوادر حل ليضع حداً لنزيف الدم وينهي آلام شعب عانى من التشرد.

أصحاب الجلالة والفضامة والسمو

إن الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن وهو الجهة المناط بها حفظ الأمن والسلم في العالم مطالب بعد مضي ما يقارب السنتين على اشتعال الأزمة بأن يسارع بتوحيد صفوفه وتجاوز بعض المواقف المحبطة لإيجاد حل سريع لهذه المأساة ومن هذا المنبر نوجه نداءً مخلصاً لأعضاء مجلس الأمن بأن يضعوا المعاناة اليومية للشعب السوري الشقيق وآلام لاجئيه ومشرديه نصب أعينهم وفي ضمائرهم حين يناقشون تطورات هذه المأساة الإنسانية وأن يتركوا أية اعتبارات لاتخاذ قراراتهم جانباً وأن التاريخ سيقف حكماً على دور مجلس الأمن في هذه المأساة.

فعلاوة على الدور المميز والحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها المختلفة ومع استمرار النداءات الإنسانية العاجلة التي تطلقها الأمم

وإننا إذ نسجل لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة وعلى إثر ازدياد التطورات في سوريا خطورة وتعقيداً تعيينه لكل من معالي كوفي عنان الأمين العام السابق ومعالي الأخضر الإبراهيمي كمرشحين رفيعين المستوى له ليعملا على الاتصال بكل الاطراف بسوريا والدول الإقليمية المؤثرة وهذا التعيين الذي ولأهميته تبنته أيضا جامعة الدول العربية ليصبغا مبعوثين للأمم المتحدة والجامعة العربية وإننا لنأسف في الوقت ذاته شديد الأسف أنه ورغم كل ما بذلاه من جهد مخلص وما قدماه من أفكار وخطط لو تمت الموافقة عليها لما استمرت معاناة الشعب السوري وآلامه ولهذا الحد المفزع الذي تشهده حالياً.

كما يعقد مؤتمرا اليوم والكارثة الإنسانية في سوريا تشهد تصعيداً متواصلأ فأعداد القتلى تتضاعف والدمار أصبح عنواناً لكافة الأحياء في سوريا دون تمييز.

إن التقارير المزرعة والأرقام المخيفة والحقائق الموثقة التي تنقلها الوكالات الدولية المتخصصة والتي نتابعها بكل الحسرة والألم تدعونا إلى الخوف على مستقبل وأمن سوريا ووحدة ترابها وشعبها الشقيق وعلى أمن واستقرار المنطقة.

فلقد أربنا التقرير الأخير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان والذي أكد وقوع أكثر من ستين ألف قتيل من الضحايا والأبرياء من رجال ونساء وأطفال وتضاعف عدد المفقودين والمعتقلين والجرحى حيث وصل إلى عدة مئات من الآلاف إضافة إلى أكثر من ستمائة ألف لاجئ في دول الجوار يعانون أوضاعا معيشية مأساوية في ظل ظروف مناخية قاسية.

ولا يفوتني هنا الإشادة بالجهود المبذولة من قبل الدول المضيئة للاجئين وهي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية والجمهورية التركية وجمهورية العراق لما يقدمونه من خدمات إنسانية وإغاثية ضخمة لمجتمع اللاجئين كما نشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات والوكالات الدولية الأخرى العاملة في الميدان والتي تأتي في إطار العمل الإنساني النبيل لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة في هذا المجال غير أن هول الكارثة وعظم المصيبة يتطلب تضافر الجهود بمسعى دولي متكامل وإلى تنسيق تقديم المساعدات الإنسانية لأشقائنا السوريين في الداخل والخارج وتوفير الاحتياجات الأساسية لهم من مأوى ومأكل وملبس.

كلمة سمو الأمير في افتتاح المؤتمر الدولي الثاني للمانحين بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

معالي الامين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون

معالي الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي

معالي الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياتي

ضيوفنا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أرحب بكم في دولة الكويت ضيوفاً أَعْزَاءَ للمشاركة في المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا شاكراً لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون مبادرته لعقد هذا المؤتمر الذي يجمعنا معه شعور مشترك بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا بالنسبة للنزاع الدموي المستمر في سوريا وسعينا المتواصل والحثيث للتخفيف من معاناة أشقائنا هناك والتحدي الكبير والمتزايد بشأن موضوع اللاجئين منهم إلى دول الجوار.

المتحدة والمؤسسات الدولية الاخرى لتقديم المساعدات الإغاثية الطارئة للشعب السوري فإنه بات لزاماً علينا مضاعفة الجهود لتقديم المزيد ولحشد أكبر قدر من المساعدات الإنسانية والموارد المالية لتوفير الاحتياجات المطلوبة وأن دعمكم اليوم لهذا المؤتمر وإسهاماتكم سيكون بالتأكيد عاملاً حاسماً في تخفيف معاناة الاشقاء السوريين وتضميد جراحهم.

إن دولة الكويت حكومة وشعباً ومنذ اندلاع الأزمة في سوريا لم تدخر جهداً واستمرت في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري الشقيق عبر مؤسساتها الرسمية والشعبية كما أنها اتخذت كافة السبل لدعمه في الداخل والخارج ومن خلال الهيئات الكويتية المتخصصة في العمل الإغاثي والطبي حيث وصل إجمالي المساهمات المقدمة ما يناهز الستين مليون دولار أمريكي.

وفي ظل الأوضاع المأساوية التي يعاني منها أخوتنا في سوريا وإيماناً منا بأهمية وضرورة إنجاز أعمال هذا التجمع الدولي فإنه يسرني أن أعلن عن مساهمة دولة الكويت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري الشقيق آملاً من الجميع ايصال رسالة إلى هذا الشعب بأن المجتمع الدولي يقف إلى جانبه ويشعر بمعاناته ولن يتخلى عنه في محنته.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر معالي الامين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ومساعديه على ما قاموا به من جهد لإنجاح هذا الاجتماع الهام مبتهاً إلى المولى تعالى أن يعجل إنهاء تلك الكارثة الإنسانية ليعود الأمن والاستقرار إلى ربوع سوريا الشقيقة وأن يوفقنا في تحقيق مقاصدنا النبيلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

إن ديننا وقيمنا وإنسانيتنا تحتم علينا أمام هذا الواقع المرير والكارثة المدمرة أن نستمر بالعمل الدؤوب وبلا ككل وبكل جهد لمواجهة والتخفيف من أثارها وتداعياتها التي تعد الأكبر في تاريخنا المعاصر.

وإنني أناشدكم ضيوفنا الكرام المشاركين في هذا المؤتمر ومناشدة دول العالم الأخرى التي لم تشارك فيه وكافة المنظمات والوكالات الدولية للمساعدة بالتبرع وتقديم المساعدة للأخوة السوريين حيث أننا مدعوون أن نجسد للعالم شعورنا بالمسؤولية الإنسانية الملقاة على عاتقنا في نجدة براءة الأطفال وضعف كبار السن والنساء ومستقبل الشباب تحقيقاً للهدف الذي من أجله انعقد هذا المؤتمر.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

لقد قامت بلادي الكويت ومنذ أن اندلعت الكارثة في سوريا بالمشاركة بكافة الجهود الهادفة للوصول إلى حل سياسي للحرب الدائرة هناك وأعلنت مراراً استعدادها لبذل مزيد من الجهد لتحقيق ذلك الهدف كما أنها أدركت أن المسار الإنساني الذي يمكن التعامل من خلاله مع هذه الكارثة الإنسانية يتيح لها القدرة على تقديم الكثير من الإسهام والعطاء الإنساني حيث تواصل جهودها على المستويين الرسمي والشعبي في حشد الدعم والمساعدة للأشقاء في سوريا سواء في مخيماتهم في الخارج أو المشردين منهم في الداخل وقد أوفت دولة الكويت بكامل تعهداتها في المؤتمر الأول للمانحين وذلك بتسليم كامل قيمة تبرعها البالغ ٣٠٠ مليون دولار إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتقوم بدورها بالتوزيع وفق تقديرها لاحتياجات الشعب السوري الشقيق ليكون بذلك مجموع ما قدمته دولة الكويت لدعم الشعب السوري الشقيق في ظل هذه الظروف ٤٣٠ مليون دولار كما سجلت الجمعيات الخيرية الكويتية إنجازات ملموسة في مساعيها للتخفيف من آلام الألوفا من اللاجئين والمشردين.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

استجابت دولة الكويت لطلب معالي الأمين العام للأمم المتحدة لاستضافة المؤتمر الثاني للمانحين بعد عام من استضافتنا المؤتمر الأول والذي حقق الأهداف المرجوة منه الأمر الذي عكس الدلالة الواضحة على المسؤولية التاريخية التي تشعر بها دولة الكويت تجاه أشقائها في سوريا وإدراكها لحجم الكارثة التي يعاني منها الأشقاء وضرورة حشد الجهود الدولية لمواجهة والتخفيف من أثارها.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة ينعقد الاجتماع الثاني للمانحين ولهيب الكارثة الإنسانية في سوريا لازال مستعراً حاصداً عشرات الآلاف من الأبرياء ومدمراً كافة مظاهر الحياة ومهجراً للملايين نتيجة لنزاع جائر ومستمر استخدمت فيه كافة أنواع الأسلحة بما فيها المحرمة دولياً ضد شعب أعزل.

إن متابعتنا للأرقام المخيفة لأعداد القتلى والمفزعة لأعداد اللاجئين في الداخل والخارج التي تعلنها الوكالات الدولية المتخصصة ومنها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي تؤكد مقتل ما يقارب عن المائة والأربعين ألف قتيل وهو ضعف عدد القتلى منذ انعقاد مؤتمرا الأول وتشريد ملايين اللاجئين والنازحين في الداخل والخارج في ظروف معيشية ضاعف من قسوتها دخول موسم الشتاء.

كما أن تقرير منظمة الأغذية والزراعة الأخير يؤكد تدهور القطاع الزراعي والحيواني بشكل دمر مقومات وقدرات البلاد على توفير أمنها الغذائي. ولقد طال التدهور قطاعاً مهماً يتعلق بمستقبل الأجيال في سوريا إذ تخلف قطاع التعليم وتعطلت المناهج الدراسية ودمرت المدارس الذي بات يهدد مستقبل النشء وبلادهم ويتطلب وضع برامج تعليمية بالتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة.

كما ان انحدار مستوى الخدمات الصحية ساهم في تفشي الكثير من الأمراض وانتشارها ولعل تقرير منظمة الصحة العالمية الذي يؤكد تفشي مرض شلل الأطفال في الداخل والخارج لدليل واضح على حجم المأساة والمعاناة التي يعيشها أبناء الشعب السوري.

كما أدعو الأطراف الأخرى والفرقاء في سوريا إلى أن يضعوا نصب أعينهم مصير وطنهم وسلامة شعبهم فوق أية اعتبارات أخرى متمنياً لهذا المؤتمر كل التوفيق والسداد ليعود الأمن والاستقرار لسوريا الشقيقة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أكرر الشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون متمنياً لمؤتمركم التوفيق في تحقيق الهدف الذي من أجله عقد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفي ظل استمرار الأوضاع الكارثية والظروف القاسية التي يعاني منها أشقاؤنا في سوريا في الداخل والخارج فإنه يسرني أن أعلن من خلال هذا المؤتمر عن تبرع دولة الكويت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من القطاعين الحكومي والأهلي وذلك لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري الشقيق.

كما ويسرني من هذا المنبر الإشادة وبكل التقدير بموقف إخواني وأبناء وطني أهل الكويت الأوفياء الذين جبلوا على حب الخير والعطاء لإغاثة المنكوب ونجدة المحتاج ماضياً وحاضراً وتفاعلاً مع النداءات الإنسانية لإعانة المتضررين والمعوزين في كافة أنحاء العالم والإشادة أيضاً بالمقيمين على أرض الكويت الطيبة وبكافة جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني وبالقطاع الخاص والشخصيات الاعتبارية على تجاوبهم مع نداء الاستغاثة الذي أطلقناه لإغاثة أشقائنا السوريين كما أدعوهم لمواصلة يد العون لهم والمساعدة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في توفير الدعم لأشقائنا من مؤسسات إقليمية ودولية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

إن المجتمع الدولي اليوم أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية وإنسانية وقانونية تتطلب منا جميعاً تضامناً والجهود والعمل الدؤوب للوصول إلى حل ينهي هذه الكارثة ويحقق دماء شعبه بأكمله ويحفظ كيان بلد ونصون فيه الأمن والسلام الدوليين.

وحيث أننا نقف على أبواب انعقاد مؤتمر جنيف الثاني ومن هذا المنبر أدعو مجلس الأمن الدولي وهو الجهة المناط فيها حفظ الأمن والسلم الدوليين ولاسيما الدول دائمة العضوية فيه إلى ترك خلافاتها واختلافاتها جانباً والتركيز على وضع حل لهذه الكارثة التي طال استعاريها وتوسعت آثارها ليس على المنطقة فحسب وإنما العالم بأسره ليعيدوا لهذا المحفل الدولي مصداقيته وقدرته على الاضطلاع بمسؤولياته التاريخية.

الفصل الرابع



**مساعدات الكويت للعراق...
إنسانية تسامت على كل الجراح**

ترتبط دولة الكويت بعلاقات وعرى وثيقة مع جاراتها العربية قوامها التكافل والتعاون، لتحقيق ما فيه خير للأمة العربية والإسلامية، وعليه فقد تجلّى حرص حكامها وشعبها على ترسيخ مبادئ حسن الجوار ومقابلة الإساءة بالإحسان في أسمى معانيها في علاقتها مع شقيقتها العراق.

لذا تحاملت الكويت على جراحها وشرعت بتحمل مسؤولياتها القومية إيماناً منها بأهمية وحدة الصف العربي وتلاحم شعوب المنطقة وتضامنهم. وتفاعلت الكويت تحت القيادة الرشيدة لحكامها مع معاناة الشعب العراقي بعد تحرير بلادهم من جور الطاغية صدام حسين وزبانيته وعملت على دعم عمليات إعادة إعمار العراق والتخفيف من معاناة الشعب العراقي.

وقد لاقى موقف الكويت الاستثنائي استحساناً وإعجاباً عالميين حتى أن نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط الأسبق جيمس جيفري الذي كان يزور الكويت في إطار جولة للمنطقة في نوفمبر ٢٠٠٦ كان قد وصف الكويت بالجار الطيب للعراقيين، مضيفاً أن «الولايات المتحدة تأمل من الجميع أن يقوموا بنفس الدور الذي دأب الكويتيون على القيام به في مساعدة العراق». وامتدح جيمس كذلك انخراط الجانب الكويتي في عدد من المشاريع التي تعنى بإعادة إعمار العراق وامتدح تقديمها للمساعدات الإنسانية والإمدادات الضرورية للشعب العراقي.

وعليه فقد خصص هذا الجزء من الكتاب لاستعراض بعض صور الدعم الذي قدمته دولة الكويت منذ تولي أمير الإنسانية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم وحتى وقتنا هذا، فقد تنوعت المساعدات الكويتية في مصدرها وكنهها علاوة على اتخاذها أشكالاً متعددة منها العينية والمالية والخدمية... الخ.

تسوية ديون الخطوط الجوية العراقية

حذا صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حذو سلفه المغفور له الشيخ جابر الأحمد متمماً ومكماً بذلك مسيرة البذل والعطاء الذي عرفت به دولة الكويت منذ نشأتها.

وفي ٢٧ فبراير ٢٠٠٦ أمر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح بتخصيص مبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي لإصلاح الأماكن المقدسة على أن يتم تخصيص خمسة ملايين دولار لإصلاح القبة والخمسة ملايين الأخرى لإصلاح المساجد المتضررة. وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة آنذاك محمد ضيف الله شرار على أن التبرع أتى «تعبيراً عن تضامن الشعب الكويتي مع الأشقاء العراقيين ودعمًا لجهود المخلصين في ترسيخ وحدتهم الوطنية».



وقد لاقى التبرع الكويتي أصداء طيبة من الجانب العراقي على المستوى الشعبي والرسمي والذي قدر بدوره حرص الجانب الكويتي على وحدة واستقرار العراق، حيث أشاد رئيس الوقف السنني بالعراق احمد عبدالغفور السامرائي بالمكرمة الاميرية متعهدا ببذل الجهود الرامية الى القضاء على الطائفية والفرقة.

علاج المصابين العراقيين في الكويت

لم تدخر الكويت جهداً في مساعيها الإنسانية الرامية إلى خدمة الشعوب الشقيقة منها والصديقة؛ لذا أخذت مساعدتها الإنسانية عدة أشكال تستجيب من خلالها لنداءات المتضررين وتعمل على التخفيف من معاناتهم. ومن ذلك المنطلق جاءت التوجيهات الأميرية السامية في أكثر من مناسبة لترجم ذلك النهج من خلال معالجة عدد من المرضى

وجاءت المبادرة الأميرية السامية بتسوية ديون الخطوط الجوية العراقية في أكتوبر من عام ٢٠١٢ لترجم ذلك النهج. ففي ٢٣ أكتوبر نشرت الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) مواد المرسوم الأميري لقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٢ بالموافقة على اتفاق تسوية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق تم التوقيع عليه في الكويت في ١٨ يوليو من العام ذاته.

ونصت المادة الثانية على أن يقوم الوزراء بتنفيذ هذا المرسوم بقانون كما نصت على عرضه على مجلس الأمة. وجاء في المذكرة الإيضاحية تكليف وزارة المواصلات الكويتية «ببذل جهودها لقيام الخطوط الجوية الكويتية بتسوية مطالباتها على شركة الخطوط الجوية العراقية وغيرها من المؤسسات العراقية تسوية ودية نهائية».

ونص البند الثاني على إيعاز الطرفين إلى محاميهم الدوليين بتأجيل السير في الدعاوى والإجراءات القضائية المتعلقة بالمطالبات المذكورة في البند الأول لحين استكمال اجراءات التسوية النهائية. أما البند الثالث فقد حدد مبلغ التسوية والبالغ قدره ٥٠٠ مليون دولار أمريكي يدفع على مرحلتين. وقضى البند الرابع بتولي كل من وزارة المواصلات الكويتية ووزارة النقل العراقية كافة الاجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ الاتفاق خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع عليه بينما اعتبر البند الخامس اتفاق التسوية الموقع بين الطرفين بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٢ لاغياً ودون أي أثر قانوني.

وجاء تصويت مجلس الأمة في ٢٢ يناير ٢٠١٣ بموافقة ٤٦ عضواً من أصل الحضور وعددهم ٤٨ عضواً فيما امتنع عضوان عن التصويت على المرسوم، وبذلك طوت الدولتان هذا الملف العالق لتفتحا بذلك صفحة جديدة مشرقة في تاريخ العلاقات الثنائية في المجال الجوي.

تعزير وحدة الصف العراقي

تنوعت المبادرات الأميرية السامية، ونستذكر منها ما أريد به تعزير الوحدة واللحمة بين أطراف الشعب العراقي بعد أن نخر النفس الطائفي بين صفوفه واستهدف ضعاف النفوس من متطرفين وإرهابيين الأماكن المقدسة، واختاروها لتكون مسرحاً لجرائمهم الهوجاء، ودمرت على إثرها قبة مرقد الإمامين علي الهادي وحسن العسكري إضافة إلى مساجد أخرى في مدينة سامراء.

وتكرر المشهد مرة أخرى في ديسمبر من العام ذاته، حيث استقبلت الكويت ٢٠ مصاباً عراقياً للعلاج في مستشفياتها بناءً على توجيهات أميرية بنقلهم وتقديم كافة التسهيلات الطبية والرعاية الطبية لهم إلى حين استكمال شفاؤهم والاطمئنان على أوضاعهم الصحية وشخصت معظم الإصابات على أنها إصابات بليغة.

وشهد شهر أغسطس من العام ٢٠١٠ استقبال الكويت عشرة مصابين عراقيين نتيجة للتفجيرات الإرهابية التي تعرضت لها مدينة البصرة العراقية بعد توجيه صاحب السمو أمير البلاد بعلاجهم وجاءت المبادرة لتساهم في التخفيف من معاناة الشعب العراقي الشقيق. وأشادت السفارة العراقية بمبادرة سمو الأمير والتي تحمل كل معاني المحبة والأخوة والمواساة لشعب العراق، كما أشادت بدور الأجهزة المختلفة كوزارات الخارجية والداخلية والصحة على تقديمها كافة التسهيلات لاستقبال الجرحى العراقيين ومرافقيهم.

دعم اللاجئين العراقيين

جبل الشعب الكويتي حكماً ومحكومين على مساعدة المحتاجين ومن جارت عليهم ظروف الحياة وأحداث الدهر، ويغذي هذا الحس الإنساني عوامل عدة منها القيم العربية والإسلامية كالشهادة والنخوة ونصرة المظلوم؛ لذا تجد الكويت سبابة في هذا المجال.

وعن مساهمات الكويت الإنسانية، قال الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دول مجلس التعاون الخليجي أحمد عبد الوهاب جبارة الله خلال زيارته للكويت في يناير ٢٠٠٧ ان الكويت «ظلت في المقدمة» في ما يتعلق بالاستجابة للنداءات التي توجهها المفوضية للتعامل مع الأوضاع الطارئة والأوضاع الإنسانية التي تحدث في مواقع مختلفة في العالم كما وصف الكويت بأنها شريك «مهم» للمفوضية الإنسانية.

ويأتي دعم الكويت المالي والمعنوي للاجئين العراقيين المهجرين من مساكنهم ليعكس بذلك صورة أخرى من صور التكاتف واللحمة بين الشعبين الشقيقين. لذا حرصت الكويت على التبرع للمنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين مثل (الأونروا) و (اوشا) لضمان الحياة الكريمة للاجئين العراقيين و تخفيف معاناتهم.

والمصابين العراقيين في المستشفيات الكويتية وتقديم الخدمات الطبية اللازمة لعلاجهم والسهر على راحتهم حتى يتمثلوا للشفاء.

ومثال ذلك استئصال ورم كبير من مخ حدث عراقي يبلغ ١٥ عاماً في مستشفى ابن سينا في الكويت بعدما عجز الأطباء في مستشفى بغداد عن استئصاله؛ نظراً لضعف الإمكانيات وعدم توفر المعدات اللازمة لذلك.

وكان العراقي ستار موسى عبود يعاني من صداع شديد علاوة على تعرضه إلى أعراض جانبية منها، ضمور في النمو وضعف في البصر والذي حمل أطباءه في العراق إلى إخباره بضرورة إجراء عملية استئصال الورم خارج العراق. لذا لجأ والد ستار إلى الأمم المتحدة والتي تقدمت بدورها بطلب إلى الكويت لإجراء العملية في مستشفياتها ورحبت الأخيرة بالطلب وتكلفت العملية بالنجاح.

وفي سبتمبر ٢٠٠٩ وجه صاحب السمو أمير البلاد بعلاج ١٧ جريحاً عراقياً أصيبوا في تفجيرات إرهابية في بغداد. وقامت طائرة عسكرية كويتية بنقل المصابين وعملت مركبات الطوارئ على نقلهم إلى المستشفيات التخصصية الكويتية حيث تفاوتت إصاباتهم من خفيفة إلى متوسطة وشديدة. وثمان القائم بأعمال سفارة العراق المؤقت محمد عيسى عزوي مبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح تجاه الشعب العراقي، مشيداً بالقيادة الحكيمة لصاحب السمو ودعمه للشعب العراقي.



بناء مستشفى الكويت في البصرة

أعلنت الكويت في يناير ٢٠١٠ على لسان نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح عن تبرعها بإنشاء مستشفى الكويت في البصرة لمعالجة المواطنين العراقيين والمقيمين على أرضها، كما أعلن النائب الأول لمحافظ البصرة نزار ربيع الجابري عن تخصيص أرض فضاء في أفضل مواقع محافظة البصرة لبناء المستشفى، وشكر القيادة السياسية لدولة الكويت مواقفها الدائمة في مساعدة أبناء الشعب العراقي ودورها في رفع المعاناة عن جميع العراقيين.

وقد أشار التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية في ١٢ أغسطس ٢٠١٤ إلى استمرار تدهور الأوضاع الصحية في العراق مع زيادة أعداد الأقليات النازحة، يصاحبها نقصان حاد في كمية الأدوية والعلاجات لدى الحكومة العراقية.

مركز العمليات الإنسانية

صدر قرار مجلس الوزراء الكويتي في يناير من العام ٢٠٠٣ بتكليف مركز العمليات الإنسانية بقيادة الفريق المتقاعد علي المؤمن للتعامل مع التبعات الإنسانية التي تخلفها حرب تحرير العراق من خلال التنسيق بين المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية والأهلية من داخل الكويت. وقد تم إغلاق المركز عدة مرات ويعاود نشاطه كلما استدعى الوضع الإنساني في العراق ذلك.

وعن بدايات المركز أوضح المؤمن أن المركز كان يستضيف حوالي ٦٥ منظمة وجمعية نظرا للموقع الجغرافي الذي يربط الكويت بالعراق وكانت الكويت توفر كل الامكانيات المطلوبة ليتسنى لهم القيام بدورهم وتقديم الدعم والمساعدات للعراق.

وعكف المركز على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي بمساندة الوحدات المدنية في قوات التحالف وسط ظروف أمنية استثنائية في العراق، واستطاع المركز الوصول الى أغلب المناطق العراقية في غضون أربع سنوات من افتتاحه وحظي المركز بمساندة جمعية الهلال الأحمر العراقية ومسؤولي بعض المحافظات العراقية وقوات التحالف.

ونستعرض هنا صورا من التبرع الكويتي الكريم للاجئين العراقيين:

في ابريل ٢٠٠٨ تبرعت الكويت بمبلغ مليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم عمليتها في مساعدة اللاجئين في العراق، بهدف تخفيف معاناة المشردين داخل العراق والذين يفتقرون إلى أبسط الاحتياجات من غذاء ومأوى وصحة وتعليم.

وفي نوفمبر عام ٢٠١٠ أعلنت الكويت تقديمها مليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكي تنفقه داخل العراق على «المشردين أو من اضطرتهم الظروف والأوضاع الأمنية إلى النزوح إلى أماكن أخرى داخل العراق. كما شددت الكويت أثناء اجتماع اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة الـ ٦٥ على لسان السكرتير الثالث حسن شاكر أبو الحسن على أهمية الجانب الإنساني في مشكلة النازحين العراقيين وتوفير الحماية لهم وتلبية احتياجاتهم وضمان أمنهم وأكدت على أنها مسؤولة مشتركة بين الدول والمجتمع الدولي.

وفي ظل تزايد أعداد النازحين داخل المدن العراقية وتدهور أوضاعهم نتيجة للصراع الدائر في العراق تقدمت الكويت في ١١ يوليو ٢٠١٤ بتبرع سخي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة بلغ ثلاثة ملايين دولار لعملياتها الإنسانية في العراق. ولقيت الخطوة استحساناً وثناء عالميين، وأكدت مسؤولة الإغاثة الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري أموس أن التبرع سيساعد مجتمع العمل الإنساني في العراق على توسيع نطاق جهود الإغاثة لدعم الأسر النازحة والمجتمعات المضيفة.

وامتدح المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس الخطوة وأعلن عن تقدير المفوضية للدعم الكويتي، مضيفاً بأن «التبرع لعمليات المفوضية الإنسانية في العراق والذي يأتي في شهر رمضان الكريم سيساهم بلا شك في توفير المواد الإغاثية الإنسانية العاجلة التي يحتاجها النازحون داخلياً»، خاصة وأن موجة العنف الأخيرة في العراق أثرت في حياة ما يقارب ٥,١ ملايين شخص جراء النزوح الداخلي والفرار إلى الدول المجاورة حسب ما أشارت إليه المفوضية.

الفهرس

الفهرس

١١	تقديم
١٥	مقدمة
١٩	تمهيد
٢١	طفرة في العمل الخيري
٢٢	تاريخ إنساني حافل
٢٣	صندوقان خيريان للبدون
٢٣	العفو والصفح والتسامح
٢٤	دعم سياسي وإنساني للشعب السوري
٢٥	مؤتمرات المانحين
٢٥	ثلاث قرى نموذجية للأشقاء السوريين
٢٦	سمو الأمير يضرب المثل والقذوة
٢٦	توحيد جهود العمل الإغاثي للشعب السوري
٢٧	مجموعة كبار المانحين
٢٧	التوجيهات السامية وآفاق العمل الإنساني
٢٨	تكريم رواد العمل الخيري
٢٨	موقع الكويت الريادي على الخريطة الإنسانية

٣١ الفصل الأول: سمو الأمير... سيرة ومسيرة

٤٩ الفصل الثاني: وطن للإنسانية

٥١	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
٥٢	الصندوق من الفكرة الى التطبيق
٥٣	قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
٥٦	نشاط الصندوق
٥٧	الصندوق بلغة الأرقام
٥٧	التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الكويتي للتنمية حتى ٣١ مارس ٢٠١٤
٥٩	المنح والمساعدات الفنية

الفصل الرابع: مساعدات الكويت للعراق ١٠٧

- ١٠٩ تسوية ديون الخطوط الجوية العراقية
- ١١٠ تعزيز وحدة الصف العراقي
- ١١١ علاج المصابين العراقيين في الكويت
- ١١٢ دعم اللاجئين العراقيين
- ١١٥ بناء مستشفى الكويت في البصرة
- ١١٥ مركز العمليات الإنسانية

- ٦٠ التوزيع الجغرافي للمنح والمساعدات الفنية التي قدمها الصندوق حتى ٣١ مارس ٢٠١٤
- ٦٠ دعم المؤسسات الإنمائية
- ٦١ منح حكومة دولة الكويت
- ٦١ التوزيع الجغرافي لمنح حكومة دولة الكويت المدارة من قبل الصندوق حتى ٣١ مارس ٢٠١٤
- ٦٢ دور إنساني في مكافحة الأوبئة

الفصل الثالث: الكويت والأزمة السورية ٦٥

- ٦٧ مقدمة
- ٦٨ تطورات الأزمة السورية
- ٦٨ المواقف الإقليمية والدولية
- ٦٩ تصاعد وتيرة المجازر
- ٧٠ المبادرات العربية والدولية
- ٧١ انتشار الجيش الحر وتشكيل الائتلاف الوطني
- ٧٢ مؤتمر جنيف
- ٧٢ الهجوم الكيماوي على غوطة دمشق
- ٧٣ الانتخابات الرئاسية
- ٧٥ السياسة الكويتية تجاه الأزمة السورية
- ٧٥ دبلوماسية الكويت الناجحة
- ٧٦ الكويت مع الشعب السوري
- ٧٧ مؤتمر أصدقاء سوريا
- ٧٧ مؤتمر المانحين في ضيافة الكويت
- ٨١ الكويت مركز إنساني عالمي
- ٨٢ صور من المساعدات الكويتية
- ٩٠ إشادة عالمية بمواقف الكويت الإنسانية
- ٩٥ الملحق
- ٩٧ كلمة سمو الأمير في افتتاح المؤتمر الدولي الأول للمانحين بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٣
- ١٠١ كلمة سمو الأمير في افتتاح المؤتمر الدولي الثاني للمانحين بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٤



إعداد مركز الأبحاث والمعلومات
وكالة الأنباء الكويتية (كونا)
(سبتمبر 2014)